الأمم المتحدة

A/60/633–S/2005/826

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البنـــود ١٢، و ١٤، و ١٥، و ١٩، و ٣٣، و ٤٠، و ٤٢، و ٤٣، و ٥٠، و ٥٢، و ٥٤، و ٥٦، و ٦٦، و ٦٩، و ٧٠، و ٧١، و ٧٣، و ١٠٨، و ١١٠، و ١٢٠ من جدول الأعمال
منع نشوب الصراعات المسلحة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
مسألة قبرص
المسائل المتصلة بالإعلام
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
برنامج عالمي للحوار بين الحضارات
ثقافة السلام
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة
العولمة والاعتماد المتبادل
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان

مجلس الأمن
السنة الستون

170206 140206 05-66822 (A)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الوثائق التالية التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة التي انعقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية يومي ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦ (هجرية) الموافق ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (ميلادية):

- بلاغ مكة المكرمة
- البيان الختامي
- برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين
- تقرير الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعنون ''الأمة الإسلامية، رؤية جديدة: التضامن في العمل''
- تقرير الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف
- توصيات لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (انظر المرفقات).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢، و ١٤، و ١٥، و ١٩، و ٣٣، و ٤٠، و ٤٢، و ٤٣، و ٥٠، و ٥٢، و ٥٤، و ٥٦، و ٦٦، و ٦٩، و ٧٠، و ٧١، و ٧٣، و ١٠٨، و ١١٠، و ١٢٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فوزي ع. **شبكشي**
السفير
الممثل الدائم

مرفقات الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة*

* صدرة هذه الوثيقة بالصيغة الأصلية التي وردت بها دون تحرير رسمي.

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

بلاغ مكة

القمة الإسلامية الاستثنائية

يومي ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ م

مكـة المكرمـة

بلاغ مكة المكرمة

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ نجتمع في الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة بين ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦ هجرية الموافق ٧-٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ميلادية، نرفع آيات الحمد لله عز وجل إذ منَّ علينا بأن نجتمع في رحاب هذا البلد الحرام، على ثرى مهد الرسالة الإسلامية، قبلة المسلمين، التي انطلق منها نور الإسلام ليهدي البشرية إلى سبل الخير والسلام، ويرسي دعائم حضارة إسلامية شكلت رافدا هاما من روافد الحضارة الإنسانية.

وإذا ما كان ظهور الرسالة الإسلامية بمضامينها السامية استهدف إخراج العالم من غياهب الجهل والظلام والاستبداد إلى نور الحق والعدالة وطريق العلم والمعرفة ومبادئ التعايش السلمي، فإننا نجد أنفسنا اليوم في عهد اختلفت فيه المفاهيم، واختلطت القيم، وعم الجهل واستشرت الأمراض والأوبئة، وتفشى الظلم، وتدهورت فيه بيئة الإنسان. وأضحينا أحوج ما نكون فيه إلى منظور جديد للخروج بالأمة - كما شاءت إرادة الله - لكي تكون مصدرا للإشراق والعلم والمعرفة والأخلاق ومنارا للإنسانية.

إن الحفاظ على هويتنا الإسلامية وقيمنا الأساسية ومصالح الأمة العليا لن يأتي إلا من خلال انتماء المسلمين الصادق إلى الإسلام الحقيقي، والتزامهم الحق بمبادئه وقيمه الأصيلة منهجاً لحياتهم، لكي تنهض الأمة وتمارس دورها الفعّال في خدمة البشرية والحضارة الإنسانية. إننا نستشعر ضمير الأمة الذي عبر عنه علماؤها ومفكروها - جزاهم الله عنا خير الجزاء - في لقائهم الذي سبق اجتماع القمة، مدركين للتحديات التي أشاروا إليها على كافة الصُعد السياسية والتنموية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وما تتعرض له الأمة من تهديدات داخلية وخارجية، أسهمت في تعميق المأزق الحالي الذي تعيشه وتنعكس على مستقبلها، بل ومستقبل البشرية والحضارة الإنسانية.

ولا بد من التعامل مع هذه التحديات من خلال رؤية استراتيجية تخطط لمستقبل الأمة وتواكب المتغيرات الدولية وتطوراتها، من أجل بلورة رؤية تستشرف آفاق المستقبل، بما يمكن العالم الإسلامي من التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين بالاستناد إلى إرادة جماعية وعمل إسلامي مشترك.

وفي هذا الإطار فإنه ينبغي علينا الوقوف وقفة صادقة حازمة مع النفس حول إصلاح شأن الأمة، الذي يبدأ من إصلاح الذات بالاتفاق على كلمة سواء ركيزتها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتصدي بكل حزم لدعاة الفتنة والانحراف

والضلالة الذين يستهدفون تحريف مبادئ الإسلام السامية الداعية إلى المحبة والسلام والوئام والتحضر، إلى أفكار منحرفة تقوم على الجهل والانغلاق والكراهية وسفك الدماء.

إن أمتنا الإسلامية مطالبة اليوم للاجتماع على الخير مصداقاً لقوله عز وجل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) الأمر الذي يستوجب من علمائنا وفقهائنا توحيد كلمتهم في فضح انحراف هذه الفئة الضالة وبطلان مزاعمها واتخاذ موقف حازم ضدها.

وإذ نؤكد في هذا الصدد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على أي دين أو جنس أولون أو بلد، وعلى عدم وجود أي مبرر أو مسوغ للإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره، فإننا عازمون – بحول الله تعالى – على تطوير أنظمتنا وقوانيننا الوطنية لتجريم كل ممارسات الإرهاب وتمويلها والتحريض عليها، مطالبين في نفس الوقت بمضاعفة الجهود الدولية وتنسيقها لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي أقره مؤتمر الرياض لمكافحة الإرهاب. إن أولوية الإصلاح والتطوير تشكل قناعة تجمع عليها الأمة حكومات وشعوبا، في إطار نابع من داخل مجتمعاتنا الإسلامية، ومتوائم مع مكتسبات الحضارة الإنسانية، ومستلهم لمبادئ الشورى والعدل والمساواة في تحقيق الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية وتكريس سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان وبسط العدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد وبناء مؤسسات المجتمع المدني.

والحضارة الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية، تقوم على قيم الحوار والوسطية والعدل والبر والتسامح باعتبارها قيما إنسانية راقية في مقابل التعصب والانغلاق والاستبداد والإقصاء، لذلك فإنه من المهم تعميق هذه القيم السامية في خطابنا الإسلامي داخل مجتمعاتنا وخارجها.

وإذ نؤكد على نبذنا للتطرف والغلو والعنف، فإننا نبدي استيائنا وقلقنا من تنامي ظاهرة (كراهية ومعاداة الإسلام) في العالم باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز، ونعرب عن العزم على العمل الجاد للتصدي لها بكافة الوسائل المتاحة.

ونظرا لما يشكله التعاون الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بين الدول الإسلامية من أهمية في تعزيز تضامنها وتعظيم استفادتها من مزايا العولمة وتفادي سلبياتها؛ فإننا نعتبر أهداف محو الأمية واستئصال الأمراض والأوبئة ومكافحة الفقر في الدول الإسلامية أهدافا إستراتيجية ملحة تتطلب حشد كافة الموارد اللازمة لتحقيقها.

إن تحقيق الأهداف المتوخاة لن يتأتى إلا من خلال الالتزام بالجدية والمصداقية في العمل الإسلامي المشترك، وللانطلاق من رؤية جديدة للعالم الإسلامي تتعامل مع التحديات الدولية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحفظ قيم الأمة ومصالحها، فقد تم اعتماد وإقرار برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي العشرين.

وإننا لندعو ربنا أن يهيئ لنا من أمرنا رشدا وفي مسعانا توفيقا وفي حياتنا خيرا.

{وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}

صدق الله العظيم.

المرفق الثاني

البيـــان الختامي

"مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، التضامن في العمل"

القمة الإسلامية الاستثنائية

يومي ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ م

مكـــة المكرمـــة

البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي: "مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، التضامن في العمل"

تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى إخوانه قادة الأمة الإسلامية، فقد انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة في ٥ و ٦ ذو القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م.

افتتحت القمة بتلاوة آيات من القرآن الكريم. ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود كلمة أكد فيها إن المؤمن القوي بربه لا يقنط من رحمته، وإن الوحدة الإسلامية لن يحققها سفك الدماء كما يزعم المارقون بضلالهم، فالغلو والتطرف والتكفير لا يمكن له أن ينبت في أرض خصبة بروح التسامح ونشر الاعتدال والوسطية. وأكد تطلعه إلى أمة إسلامية موحدة، وإلى حكم يقضي على الظلم والقهر، وإلى تنمية مسلمة شاملة تهدف للقضاء على العوز والفقر، وإلى انتشار الوسطية التي تجسد سماحة الإسلام، وإلى مخترعين وصناعيين مسلمين وتقنية مسلمة متقدمة، وإلى شباب مسلم يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته.

خاطب الجلسة الافتتاحية دولة الرئيس د. عبد الله بن أحمد بدوي رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيسا لمؤتمر القمة الإسلامي العاشر. فأكد أن الأمة الإسلامية لم يعد بمقدورها أن تنكر أن الأسباب الكامنة وراء الظروف المزرية التي تعيشها اليوم يجب التصدي لها ومعالجتها معالجة شمولية من خلال بناء القدرات وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام وحضارته. وأطلع المؤتمر على أن ماليزيا عرضت استضافة اجتماعات لمناقشة مسألة الحكم الرشيد وإنشاء آلية للرد السريع من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

خاطب الجلسة الافتتاحية أيضاً البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلى أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، فقدم شرحاً للوضع الراهن داخل منظمة المؤتمر الإسلامي وما تطمح إلى تحقيقه من مكانة لائقة لها على الساحة الدولية، آخذاً في الحسبان التطورات الهائلة في النظام العالمي وضرورة التخطيط الاستراتيجي لمواكبة هذه التطورات بالطرق التي تحفظ للعالم الإسلامي مصالحه العليا، وتمكن الأمة من المحافظة على هويتها وحضارتها وقيمها الإنسانية السامية باعتبارها عوامل أساسية في تماسك نسيج المجتمعات المسلمة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي لها.

بعد أن اطلع المؤتمر على التقارير المقدمة له والتوصيات المرفوعة إليه من اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة الاستثنائية، وبعد مناقشة القضايا المدرجة على جدول أعماله، قرر المؤتمر تبني بلاغ مكة، وتقرير الشخصيات البارزة، وبرنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، وإعلان الآتي:

أولاً – في المجال الفكري

أكد المؤتمر أن الإسلام هو دين الوسطية ويرفض الغلو والتطرف والانغلاق، وأكد في هذا الصدد أهمية التصدي للفكر المنحرف بكافة الوسائل المتاحة، إلى جانب تطوير المناهج الدراسية بما يرسخ القيم الإسلامية في مجالات التفاهم والتسامح والحوار والتعددية.

أكد المؤتمر على أن حوار الحضارات المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب أمر ضروري لبناء عالم يسوده التسامح والتعاون والسلام والثقة بين الأمم.

دعا المؤتمر إلى مكافحة التطرف المتستر بالدين والمذهب، وعدم تكفير اتباع المذاهب الإسلامية، وأكد تعميق الحوار بينها وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح، ونديد بالجرأة على الفتوى ممن ليس أهلا لها.

أكد المؤتمر على أهمية إصلاح مجمع الفقه الإسلامي ليكون مرجعية فقهية للأمة الإسلامية.

ثانياً – في المجال السياسي

أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين، باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة، ومن شأن هذه القضية توحيد الموقف الإسلامي من الحل الشامل لقضية فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. كما يجب بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة ودعم المؤسسات الفلسطينية فيها وإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس. ودعا إلى دعم وقفية صندوق القدس بحيث يسهم فيها كل مسلم بدولار واحد إلى جانب مساهمة الدول الأعضاء، وذلك من أجل الحفاظ على المقدسات في مدينة القدس وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك والمحافظة على المعالم الحضارية والتاريخية في المدينة المقدسة

وعلى طابعها العربي الإسلامي وتعزيز صمود أهلها لتعود مدينة للتعايش والتسامح، عاصمة لدولة فلسطين. وأكد العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وكذلك وقف بناء الجدار وإزالة الجزء القائم منه، وفقاً للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية.

ناقشت القمة الوضع في العراق حيث أعربت عن ترحيبها بالمبادرة العربية للوفاق الوطني بين الفئات العراقية، وعن أملها في أن تؤدي الانتخابات التشريعية القادمة إلى قيام الحكومة العراقية الدستورية، بما يحفظ وحدة العراق وسلامة أراضيه ويحقق أمنه واستقراره ويمكن العراق من القيام بدوره الحضاري في الساحة العربية والإسلامية والدولية، وأعربت القمة عن إدانتها للإرهاب الذي يتعرض له الشعب العراقي، وعن دعمها للعملية السياسية واستكمال المؤسسات الدستورية ودعم عملية الاعمار. وأكدت أهمية دور الأُمم المتحدة والتعاون بينها وبين منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم العملية السياسية في العراق.

أكد المؤتمر دعمه لحقوق وتطلعات شعب جامو وكشمير في تقرير المصير، وفقاً لقرارات الأُمم المتحدة ذات الصلة ودعا إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري. كما وافق المؤتمر على توفير الدعم السياسي والدبلوماسي للممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري في نضالهم ضد الاحتلال الأجنبي.

أكد المؤتمر وقوفه إلى جانب الحكومة الصومالية في سعيها لاستعادة الأمن وإعادة الإعمار.

جدد المؤتمر إدانته للعدوان المستمر لجمهورية أرمينيا على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها ودعا إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

أعرب المؤتمر عن التضامن مع الشعب القبرصي التركي المسلم وحقه المشروع، بتأكيد القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية بشأن قبرص ومن خلال دعم الجهود في إطار الأُمم المتحدة للوصول إلى حل شامل وعادل ودائم لهذه القضية على أساس المساواة السياسية وكذا اتخاذ إجراءات ملموسة نحو حذف جميع القيود المؤدية إلى عزلة الشعب القبرصي التركي.

جدد المؤتمر ترحيبه باتفاق السلام الشامل في السودان والقرار الصادر عن القمة العاشرة بإنشاء صندوق لإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب في السودان، وحث الدول الأعضاء على المساهمة الفعالة في الصندوق.

أكد المؤتمر الجدية والمصداقية في العمل الإسلامي المشترك من خلال التنفيذ العملي لقرارات المؤتمرات الإسلامية، خاصة في ما يتعلق بتجسيد التضامن الإسلامي عند مواجهة الشدائد كالكوارث الطبيعية وغيرها، ومواجهة التهديدات الخارجية التي تزعزع أمن أية دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بموقف موحد. ورفض العقوبات الأحادية الجانب. كما أكد ضرورة إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي، بغية زيادة تفعيل مؤسساتها وتنمية دورها.

شدد المؤتمر على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي مبرر أو مسوغ له، وأعلن عن تضامنه مع الدول الأعضاء في المنظمة التي تعرضت وتتعرض للعمليات الإرهابية. كما شدد على ضرورة تجريم كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها، مُعتبراً الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد، وأكد على أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥م، بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. وأكد ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين مشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي، التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء. ودعم الجهود الرامية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك عقد مؤتمر دولي أو دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد التوافق الدولي على استراتيجية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

أكد المؤتمر ضرورة العمل الجماعي على إبراز حقيقة الإسلام وقيمه السامية، والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام وتشويه صورته وقيمه، وتدنيس الأماكن الإسلامية، والعمل الفعال مع الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وحثها على تجريم هذه الظاهرة، باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية.

أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تنامي الكراهية ضد الإسلام والمسلمين وندد بالإساءة إلى صورة نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم في وسائل إعلام بعض البلدان، وأكد مسؤولية جميع الحكومات عن ضمان الاحترام الكامل لجميع الأديان والرموز الدينية وعدم جواز استغلال حرية التعبير ذريعة للإساءة إلى الأديان.

شدد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتواجد بها مجتمعات إسلامية وكذلك مع الممثلين الحقيقيين لهذه المجتمعات، بما يحفظ حقوقها، ومواصلة مراقبة أي تطور عن كثب.

دعا المؤتمر إلى دراسة إمكانية إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وكذلك دراسة إمكانية إعداد ميثاق إسلامي لحقوق الإنسان وفقاً لما نص عليه إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. كما دعا في هذا المجال إلى التفاعل مع الأُمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة وأكد أهمية تعزيز حقوق المرأة وتعليمها ورحب بعرض تركيا استضافة المؤتمر الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول المرأة.

أكد المؤتمر ضرورة قيام وسائل الإعلام في العالم الإسلامي بعرض الوجه الحقيقي المشرق لعقيدتنا الإسلامية والتعامل مع الإعلام الدولي بكيفية فعالة تحقق هذا الهدف. ودعا إلى تفعيل الكومياك. وأكد أهمية دعم صندوق التضامن الرقمي لتنمية مجتمع المعلومات في البلدان الإسلامية.

ثالثا – في المجال الاقتصادي والاجتماعي

أكد المؤتمر أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية المتوفرة في العالم الإسلامي والاستفادة منها في تعزيز التعاون بين دوله، والعمل على تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تطوير هذا التعاون، ودراسة إمكانية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء، والانضمام إلى الاتفاقيات والقرارات المبرمة وتنفيذها ودعم أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

أكد المؤتمر ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ورحب بإنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة استجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، داعياً إلى سرعة مباشرة هذه المؤسسة لأعمالها. كما دعا إلى زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وجدد المؤتمر التأكيد على حيوية دور القطاع الخاص في التنمية.

أكد المؤتمر أهمية التعاون في مجال بناء القدرات، ومكافحة الفقر والبطالة، ومحو الأمية واستئصال الأمراض، مثل الإيدز والملاريا والسل، والسعي لحشد الموارد اللازمة لذلك من خلال تأسيس صندوق خاص في البنك الإسلامي للتنمية وتكليف مجلس محافظي البنك بتنفيذ ذلك. وعطفاً على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ونداء الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات المنظمة بخصوص القضاء على شلل الأطفال، أكد أهمية دعم الجهود الدولية في هذا المجال خاصة وأن الدول الأعضاء تعد من أبرز ضحايا شلل الأطفال.

دعا المؤتمر إلى دعم التنمية في أفريقيا ومبادرة ''النيباد'' وقرر وضع برنامج خاص لذلك. وأكد من جديد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اتخاذ التدابير

الملائمة للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء، ودعا الدول والمؤسسات الدولية التي تستطيع تقليص أو إلغاء ديونها المترتبة على الدول الأعضاء إلى أن تدرس إمكانية القيام بذلك، حتى تتمكن الدول المدينة من تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. كما شجع مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع بقية الدول الأعضاء والبلدان الأقل نمواً والبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

قرر المؤتمر تبني خطوات واضحة للتنمية العلمية والتكنولوجية، خاصة ما ينتج من اكتفائها الذاتي كالاستخدام السلمي لتقنية التكنولوجيا في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية دعم التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد أهمية القرارات والتوصيات الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة في تونس، ودعا إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الدول وتحقيق التقدم الحضاري المنشود. كما دعا أيضاً إلى التعاون الوثيق في مجال العلوم والتكنولوجيا.

أعرب المؤتمر عن الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على كرم الضيافة، وعلى الدعم المستمر الذي ما فتئت المملكة العربية السعودية تسديه لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأمانتها العامة، كما أعرب عن الإعجاب والثناء للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعيه المتواصلة في سبيل بث روح ورؤية جديدتين من الفاعلية والنجاعة في عمل المنظمة، وقدّر عاليا جهود العاملين في الأمانة العامة لما أبدوه من مهنية وإتقان في العمل وإنجاز المهام الموكلة إليهم بوقت قياسي.

المرفق الثالث

برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين

الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
5-6 ذو القعدة 1426هـ
7-8 ديسمبر 2005م

تقديم :

يواجه العالم الإسلامي تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية ذات انعكاسات سلبية على أمن دوله وسلمها وتضامنها وتطورها، مما يحتم عليها التعاون لمواجهتها، والقيام بجهد جماعي ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، نابع من قيمنا ومبادئنا المشتركة، لإحياء الدور الرائد للأمة الإسلامية باعتبارها نموذجاً للتسامح والوسطية المستنيرة ورافداً للسلم والوئام الدوليين .

وإدراكاً لهذه التحديات، ورغبة في الخروج بالأمة من واقعها الحالي إلى واقع أكثر تضامناً وازدهاراً وتحقيقاً للتطلعات والأهداف المصيرية، فلقد خاطب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز جموع حجّاج بيت الله الحرام في يوم العيد من العام 1425هـ ، حيث دعا قادة الأمة الإسلامية لعقد لقاء استثنائي في مكة المكرمة لقادة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لدراسة قضايا التضامن والعمل الإسلامي المشترك .

وتمهيداً لهذا اللقاء الاستثنائي، فقد دعا خادم الحرمين الشريفين في خطابه علماء الأمة ومفكريها للالتقاء في مكة المكرمة للنظر في حالة الأمة الإسلامية، ووضع الرؤى والتصورات واقتراح أفضل الحلول للتحديات التي تواجهها الأمة في مختلف الميادين. وقد التقت نخبة من علماء الأمة ومفكريها من أقطار شتى في مكة المكرمة في الفترة 5-7 من شهر شعبان من العام 1426هـ الموافق 9-11 من شهر سبتمبر 2005م ، وتدارسوا التحديات التي تواجه الأمة في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والتنموية ، ووضعوا جملة من التوصيات للتعامل بفعالية مع هذه التحديات .

واستناداً إلى رؤى وتوصيات العلماء والمفكرين ، وإيماناً بإمكانية نهوض الأمة الإسلامية ، وسعياً إلى اتخاذ خطوات لتعزيز أواصر التضامن الإسلامي وتوحيد كلمة المسلمين وإظهار الصورة الحقيقة للإسلام وقيمه السمحة ومناهجه الحضارية ، فقد تم وضع برنامج العمل العشري الذي يستعرض أبرز التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي المعاصر وسبل التعامل معها على نحو يتوخى الموضوعية والواقعية ليكون بمثابة برنامج عملي قابل للتنفيذ والتطبيق من كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ففي المجال الفكري والسياسي هناك قضايا هامة من قبيل ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والتسامح ، ومناهضة التطرف والعنف ومكافحة الإرهاب، والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام، وتحقيق التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية ومنع النزاعات بينها ، وقضية فلسطين ، وحقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة ، ورفض العقوبات الأحادية الجانب ، وكلها قضايا تستوجب التزامات متجددة لمعالجتها من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة . ويتعين في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لإفريقيا التي تعد أشد مناطق العالم تضرراً من الفقر، والإمراض والأمية والمجاعة وعبء الدين .

وأما في المجالين الاقتصادي والعلمي فإنه يتعين على الأمة تحقيق مستويات أعلى من التنمية والازدهار، نظراً لما يزخر به العالم الإسلامي من موارد اقتصادية وطاقات هائلة ، وذلك عن طريق إعطاء الأولوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة البينية والتخفيف من وطأة الفقر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة الأماكن المتضررة من الصراعات، ومعالجة القضايا المرتبطة بالعولمة والتحرير الاقتصادي والبيئة والعلوم والتقنية .

أما فيما يتعلق بالتعليم والثقافة، فإن هناك حاجة ماسة إلى معالجة تفشي ظاهرة الأمية وتدني مستوى التعليم على مختلف مستوياته ، وتقويم الانحرافات الفكرية. وفي المجال الاجتماعي يتعين الاهتمام بحقوق المرأة والطفل والأسرة .

ويعتبر دور منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ هذه الرؤى والأهداف للعالم الإسلامي دوراً مركزياً، مما يستدعي إصلاحها بما يمكنها من الاستجابة لأمال الأمة الإسلامية وتطلعاتها في القرن الحادي والعشرين .

ولكي يتسنى تحقيق هذه الرؤى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً وكرامة ، قررنا نحن ملوك ورؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها في منظمة المؤتمر الإسلامي المصادقة على برنامج العمل العشري التالي من أجل تنفيذه فوراً، والالتزام بمراجعته في منتصف هذه الفترة العشرية .

1. القضايا الفكرية والسياسية :

أولاً : الإرادة السياسية

1- التحلي بالإرادة السياسية الضرورية لتحويل الرؤية المأمولة إلى واقع ملموس، وتكليف الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لتقديم مقترحات عملية إلى الدول الأعضاء للنظر فيها ومن ثم رفعها إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

2- حث الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وقراراتها تنفيذا كاملاً .

ثانياً : التضامن والعمل الإسلامي المشترك

1- تأكيد الجدية والمصداقية في العمل الإسلامي المشترك عبر التنفيذ الفاعل لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتركيز على اتخاذ القرارات القابلة للتطبيق إلى أن تبلغ الأمة أهدافها ، وتمكين الأمين العام من القيام بدوره كاملاً في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة .

2- تأكيد التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في المنظمة إزاء التحديات والتهديدات التي تواجهها أو تتعرض لها الأمة الإسلامية، وتكليف الأمين العام بوضع إطار عام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد واجباتها والتزاماتها في هذا الصدد، بما في ذلك التضامن وتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تواجه تهديدات.

3- المشاركة والتنسيق الفاعل في جميع المحافل الإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية، بما في ذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، وتقديم الدعم اللازم للمرشحين الذين تقدمهم الدول الأعضاء للمنظمات الدولية والإقليمية .

4- المحافظة على قضية القدس الشريف كقضية مركزية للمنظمة وللأمة الإسلامية.

5- يؤكد من جديد القرارات والمقررات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير، وقبرص، وناجورنو كاراباغ، والصومال، التي تظهر التضامن مع الشعوب المسلمة في قضاياها العادلة.

ثالثاً : الإسلام دين الوسطية

1- العمل على نشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام بصفته دين الوسطية والاعتدال والتسامح لتعزيز حصانة المسلم ضد التطرف والانغلاق .

2- ادانة التطرف في كل صوره وأشكاله، بوصفه لا يتفق مع القيم الإسلامية والإنسانية، ومعالجة جذوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لها عبر برامج التنمية وحل النزاعات السياسية المزمنة، وبالفكر والإقناع والموعظة الحسنة .

3- التأكيد أن حوار الحضارات، المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب، أمر ضروري للسلم العالمي والأمن والتسامح والتعايش السلمي، والمشاركة في بلورة آلياته.

4- تشجيع الحوار بين الأديان، وإبراز القيم والقواسم المشتركة بينها.

5- مساهمة المنظمة وأجهزتها كشريك فاعل في حوار الحضارات والأديان والمبادرات والجهود المتعلقة بهذا الشأن.

6- الاستفادة من وسائل الإعلام المتنوعة في خدمة ونصرة قضايا الأمة الإسلامية، ونشر مبادئ وقيم الإسلام السمحة ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام .

7- الحرص على تدريس التربية والثقافة والحضارة الإسلامية وفقه الاختلاف وأدبه ، ودعوة الدول للتعاون فيما بينها لتطوير مناهج دراسية متوازنة تعزز قيم التسامح وحقوق الإنسان والانفتاح والتفاهم مع الأديان والحضارات الأخرى، وتنبذ الغلو والتطرف ، وترسخ الاعتزاز بالهوية الإسلامية .

رابعاً-: تعدد المذاهب

1. التأكيد على ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية, وعلى صحة إسلام اتباعها، وعدم جواز تكفيرهم ، وحرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم ، ماداموا يؤمنون بالله سبحانه وتعالي وبالرسول صلى الله عليه وسلم وببقية أركان الإيمان , ويحترمون أركان الإسلام ولا ينكرون معلوماً من الدين بالضرورة .

2. التنديد بالجرأة على الفتوى ممن ليس أهلا لها, مما يعد خروجاً على قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهب المسلمين, وهذا يوجب التأكيد على ضرورة الالتزام بمنهجية الفتوى كما أقرها العلماء؛ وذلك وفق ما تم ايضاحه في الأمرين في قرارات المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان في شهر يوليو 2005 وفي توصيات منتدى العلماء والمفكرين التحضيري لهذه القمة والذي عقد بدعوة من خادم الحرمين الشريفين في مكـــة المكرمـــة خـــلال الفترة 9-2005/9/11م.

خامسا : مجمع الفقه الإسلامي

1- تكليف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدعوة مجموعة من أعضاء مجمع الفقه وكبار العلماء من خارجه لوضع دراسة تفصيلية لتطوير عمل المجمع وتقديمها لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بما يتلاءم والأهداف التالية:

أ- التنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي.

ب-مواجهة التطرف الديني والتعصب المذهبي، وعدم تكفير المذاهب الإسلامية، والتأكيد على الحوار بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح.

ج-دحض الفتاوى التي تخرج المسلمين عن قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهبه .

سادسا : مكافحة الإرهاب

1- التأكيد على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ورفض أي مبرر أو مسوغ له ، وأنه ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد ، والتمييز بينه وبين مشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء .

2- إحداث تغييرات نوعية شاملة في القوانين والأنظمة الوطنية لتجريم كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها .

3- تأكيد الالتزام بمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب ، والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمحاربته ، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد بالرياض في فبراير 2005م ، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ، وكذلك توصيات الاجتماع الخاص لوزراء الخارجية بشأن الإرهاب الذي عقد في كوالالمبور في ابريل 2002م .

4- دعم الجهود الرامية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك عقد مؤتمر دولي أو دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد التوافق الدولي على وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

سابعا : محاربة ظاهرة كراهية الإسلام

1- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي، بما فيها جميع الحكومات، لضمان احترام جميع الأديان ومحاربة الإساءة اليها .

2- ضرورة مناهضة كراهية الإسلام والخوف منه ، عن طريق قيام الأمانة العامة بإنشاء مرصد للمتابعة المستمرة لجميع أوجه هذه الظاهرة وإصدار تقرير سنوي حولها والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية للتصدي لها.

3- العمل على استصدار قرار دولي من الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة كراهية الإسلام ، ودعوة جميع الدول إلى سن قوانين ضدها تتضمن عقوبات رادعة .

4- مباشرة حوار منظم ومستمر قصد إبراز القيم الحقيقة للإسلام ومساهمة البلدان الإسلامية في الحرب ضد التطرف والإرهاب .

ثامنا : حقوق الإنسان والحكم الرشيد

1- السعي الحثيث إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وضمان المساواة والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد في دول منظمة المؤتمر الإسلامي .

2- دعوة المؤتمر ألإسلامي لوزراء الخارجية لدراسة إمكانية إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وفقاً لما نص عليه إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. والدعوة أيضاً لوضع ميثاق إسلامي لحقوق الإنسان، وإدخال تعديلات على القوانين والأنظمة الوطنية لضمان احترام حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

3- تكليف الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لضمان حقوق المجتمعات المسلمة في الدول غير الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التعاون الوثيق مع حكومات الدول التي تقيم فيها المجتمعات المسلمة .

تاسعا : فلسطين والأراضي العربية المحتلة

1- بذل جميع الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة وفقاً للقرار 425، وتقديم الدعم الفاعل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

2- المحافظة على موقف موحد من الحل الشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات الامم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن 242، 338، 1515 وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق ، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الأمم المتحدة

واللجنة الرباعية الدولية ومع غيرهما من الفاعلين ، بحيث يكون الانسحاب الكامل شرطاً للعلاقات الطبيعية مع إسرائيل ، وإعطاء منظمة المؤتمر الإسلامي دوراً أكبر في جهود تحقيق السلام.

3- التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها، والحفاظ على تراثها وهويتها العربية والإسلامية وكرمز للتسامح وملتقى للأديان السماوية، وتأكيد حرمة المسجد الأقصى ومرافقه من الانتهاكات وحماية الأماكن المقدسة الأخرى الإسلامية والمسيحية، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة، ودعم الجهود التي تقوم بها لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والدعوة لدعم بيت مال القدس وصندوق الأقصى ودعم صمود أهل القدس ومؤسساتها وإنشاء جامعة الأقصى في القدس الشريف.

4- تقديم الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية فيما تبذله من جهود في التفاوض للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساعدة الضرورية لفرض سيطرتها على جميع الاراضي الفلسطينية ونقاط العبور الدولية، وإعادة فتح مطار غزة وميناءها وربط غزة بالضفة الغربية لضمان حرية تنقل الفلسطينيين .

5- العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، وإزالة جدار الفصل العنصري المقام داخل الاراضي الفلسطينية ، بما في ذلك مدينة القدس ومحيطها ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورأي محكمة العدل الدولية .

عاشرا : منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلم

1- تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في منع نشوب النزاعات وفي بناء الثقة وحفظ السلم وتسوية النزاعات، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الحالات التي تكون فيها المجتمعات المسلمة طرفا من أطراف النزاع .

2- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية ، بهدف ضمان الحقوق والمصالح للدول الأعضاء في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وإحلال السلم وبناء الثقة .

حادي عشر: إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي

1- إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إعادة هيكلتها ، والنظر في تغيير اسمها، ومراجعة ميثاقها ونشاطاتها، ودعمها بالكفاءات المهنية العالية، على نحو ينمي دورها ، ويفعل مؤسساتها ، ويعزز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المعترف بها، وتمكين الأمين العام من القيام بواجباته ومده بالصلاحيات اللازمة والمرونة الكافية والموارد التي تمكنه من القيام بالمهام المناطة به، وتفعيل جميع الأجهزة المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للاضطلاع بدورها المنشود، وتقوية التنسيق مع الأمانة العامة، والطلب منها مراجعة أنشطة هذه الأجهزة والتوصية بإلغاء ما يثبت عدم فعاليته .

2- إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ القرارات عبر إنشاء جهاز تنفيذي مكون من المجموعتين الثلاثيتين للقمة والمؤتمر الوزاري، وكذلك بلد المقر، والأمانة العامة، على أن تدعي الدول الأعضاء المعنية للمشاركة في الاجتماعات الخاصة بهذا الشأن.

3- تكليف الأمين العام بإعداد دراسة لتعزيز دور صندوق التضامن الإسلامي وتطويره على أن تقدم الدراسة لمؤتمر وزراء الخارجية.

4- حث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها الإلزامية في ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة الفرعية بكيفية كاملة وفي موعدها ، وذلك بموجب القرارات الصادرة في هذا الشأن ، حتى يتسنى لها الاستفادة من التسهيلات والخدمات التي تقدمها الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية والمتخصصة للمنظمة .

2. التنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلمية

أولا : التعاون الاقتصادي

1- دعوة الدول الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الحالية الموضوعة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنفيذ الفصول الواردة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

2- تكليف الكومسيك بالعمل على تعزيز نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء ودراسة إمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، والوصول بها إلى نسبة 20% من إجمالي حجم التجارة خلال مدة الخطة. ودعوة الدول الأعضاء لدعم نشاطات الكومسيك والمشاركة في تلك النشاطات على أعلى مستوى ممكن وبوفود تتمتع بالخبرة الضرورية.

3- تعزيز المساعي الرامية إلى اضفاء الصبغة المؤسسية على التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة.

4- دعم الدول الإسلامية الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف بين الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

5- دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تسهيل حركة انتقال رجال الأعمال والمستثمرين عبر حدودها.

6- دعم توسيع التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعوة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتعزيز نشاطها في عملية تبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة في الدول الأعضاء.

7- دعوة الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها البيئية ومواقفها في المنتديات البيئية العالمية حتى لا تنعكس سلباً على تنميتها الاقتصادية.

ثانيا : دعم البنك الإسلامي للتنمية

1- يُنشأ في البنك الإسلامي للتنمية صندوق خاص يهدف للمساهمة في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأته وتوفير فرص العمل، ويكلف مجلس محافظي البنك بوضع هذا الصندوق موضع التنفيذ بما في ذلك آليات تمويله.

2- تكليف البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء الاتصالات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لوضع برامج لمكافحة الأمراض والأوبئة تمول من الصندوق الخاص الذي سينشأ في البنك الإسلامي للتنمية.

3- تكليف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لاتخاذ التدابير اللازمة لرفع رأسماله المصرح به والمكتتب فيه والمدفوع، وذلك من أجل تمكينه من تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتعزيز المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التي أنشئت مؤخراً في إطار البنك الإسلامي للتنمية.

4- حث البنك الإسلامي للتنمية على تطوير آلياته وبرامجه الهادفة للتعاون مع القطاع الخاص، والنظر في تبسيط وتفعيل إجراءات اتخاذ القرارات .

5- حث البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له على تنمية فرص الاستثمار والتجارة البينية وإنجاز مزيد من دراسات الجدوى وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير المشروعات المشتركة والترويج لها.

ثالثاً : التكافل الاجتماعي في مواجهة الكوارث

1- الدين الإسلامي يحث على التكافل والمساعدة لكافة المحتاجين بدون تمييز، مما يحتم على الدول الإسلامية بلورة وإقرار استراتيجية واضحة للعمل الإغاثي الإسلامي، ودعم التوجه نحو التنسيق والتعاون فيما بين الجهود الإغاثية المنفردة للدول الإسلامية وبين الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الإسلامي من جهة، والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الدولية من جهة أخرى.

2- مساعدة الدول المتضررة من الكوارث على إعادة تشكيل مخزوناتها من الأغذية.

رابعاً : دعم التنمية والتخفيف من وطأة الفقر في إفريقيا

1- تعزيز النشاطات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإفريقية، بما في ذلك دعم المسيرة الصناعية وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون والفقر والقضاء على الأمراض، والترحيب بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "نيباد"، من خلال تبني برنامج خاص للتنمية في إفريقيا.

2- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

3- حث الدول الأعضاء الدائنة لإلغاء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف المستحقة على الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض.

4- حث المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة لبذل جهود أكبر في التخفيف من حدة الفقر في الأعضاء الأقل نمواً ومساعدة المجتمعات المسلمة واللاجئين والنازحين في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وحث الدول على المساهمة في الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.

خامساً : التعليم العالي والعلوم والتقنية

1- تحسين وإصلاح مؤسسات التعليم ومناهجه في كافة مراحله وربط استراتيجيات الدراسات الجامعية العليا بخطط التنمية الشاملة في العالم الإسلامي مع إيلاء الأولوية لدراسة العلوم والتقنية وتسهيل التفاعل العلمي وتبادل المعارف فيما بين المؤسسات الأكاديمية للدول الأعضاء، وحث الدول الأعضاء على السعي إلى تعليم متميز بالجودة يعزز الابداع والابتكار والبحث والتطوير.

2- إستيعاب المسلمين ذوي المؤهلات العالية داخل العالم الإسلامي ووضع استراتيجية شاملة للاستفادة من كفاءاتهم، والحد من ظاهرة هجرة العقول.

3- تكليف الأمانة العامة بدراسة إنشاء جائزة منظمة المؤتمر الاسلامي للانجازات العلمية المتميزة للعلماء المسلمين.

4- دعوة الدول الإسلامية إلى تشجيع برامج البحث والتطوير أخذا في الاعتبار أن النسبة العالمية في هذا النشاط في الدول المتقدمة هي 2% من إجمالي الناتج المحلي، ودعوة الدول الأعضاء ألا تقل مساهمتها في هذا النشاط عن نصف هذه النسبة.

5- العمل على الاستفادة من النتائج الهامة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس، التي أسهمت فيها جميع الدول الإسلامية، بصفة بناءة، بغية التقليص من الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ودعوة الأمانة العامة للمنظمة إلى متابعة هذه النتائج، لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على الانخراط في مجتمع المعرفة، بما يدعم مسيرة التنمية في الدول الإسلامية.

6- تشجيع المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية الحكومية والخاصة على الاستثمار في بناء القدرات التقنية، لا سيما في مجال الاكتفاء الذاتي في استخدام التكنولوجيا المتقدمة، كالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

7- مراجعة أداء المؤسسات الجامعية المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين فعاليتها ونجاعتها، والدعوة إلى المساهمة في الوقفين المخصصين للجامعتين في النيجر وأوغندا، وتقديم الدعم إلى الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

8- يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش بغية تمكينها من زيادة مساهمتها في بناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق تنمية الموارد البشرية.

9- حث البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز برنامجه للمنح الدراسية للمتفوقين والتقانة العالية الهادف إلى تطوير القدارت والامكانات العلمية والتقنية والبحثية لدى العلماء والباحثين في الدول الأعضاء.

سادساً : حقوق المرأة واحتياجات الشباب والعائلة في العالم الإسلامي

1- تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة في المجتمع المسلم في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، واحترام أحكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة وفقا للقيم الإسلامية للعدالة والمساواة.

2- ايلاء اهتمام خاص بتعليم المرأة ومكافحة الأمية في أوساط النساء.

3- الاسراع في وضع العهد الخاص بحقوق المرأة في الإسلام طبقاً للقرار P-27/60 وإعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام.

4- السعي إلى توفير تعليم أساسي مجاني وذي نوعية جيدة لجميع الأطفال.

5- تعزيز القوانين الرامية إلى الحفاظ على رعاية الأطفال، وتمتعهم بأعلى المستويات الصحية الممكنة، واتخاذ تدابير فعالة للقضاء على شلل الاطفال، وحمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال.

6- تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على عهد منظمة المؤتمر الاسلامي الخاص بحقوق الطفل في الإسلام، واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في الإسلام، واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المرفق بهاالمتعلق بحقوق الطفلة.

7- دعوة الدول الأعضاء لدعم وترقية برامج ومنتديات الشباب.

8- دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المساهمة في إبراز الإسلام كدين يضمن الحماية الكاملة لحقوق المرأة ويشجع مشاركتها في جميع مجالات الحياة.

9- ايلاء الاهتمام اللازم بالأسرة كنواة أساسية للمجتمع المسلم، وبذل كافة الجهود الممكنة، وعلى جميع الأصعدة، للتصدي للتحديات الاجتماعية المعاصرة التي تواجه الأسرة المسلمة وتؤثر على تماسكها، وذلك انطلاقاً من القيم الإسلامية.

10- إنشاء إدارة معنية بشؤون الأسرة في إطار إعادة الهيكلة في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

سابعاً : التبادل الثقافي والمعلوماتي بين الدول الأعضاء

1- دعوة القنوات التلفزيونية ووسائل الاعلام إلى التعامل مع الاعلام الخارجي بكيفية فعالة لتمكين العالم الاسلامي من عرض وجهة نظره من المستجدات على الساحة العالمية. ودعوة وسائل الإعلام في الدول الاعضاء ، بما فيها القنوات الفضائية ، للاتفاق على مدونة اخلاق تراعي التنوع والتعددية وتحفظ قيم الامة ومصالحها. وتكليف الأمين العام بإعداد تقييم للوضع الحالي لوكالة الانباء الاسلامية الدولية "إينا" ، ومنظمة اذاعات الدول الاسلامية "اسبو"، وادارة الاعلام بالامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ودراسة سبل تفعيل دور الاعلام وآلياته في اطار منظومة منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتقديم اقتراحات لهذا الغرض تعرض على اجتماع لوزراء الاعلام للنظر فيها . والاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم وتطوير برامج الترجمة بين لغات بلدان الامة الإسلامية، وتنفيذ برامج للتبادل الثقافي بين الدول الاعضاء والمراقبة .

2- في هذا الإطار فإنه يجب تفعيل اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومياك) بهدف بذل المزيد من الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بالإعلام والثقافة في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، على الدول الأعضاء دعم صندوق التضامن الرقمي دعما طوعيا لتمكين منظمة المؤتمر الإسلامي من المشاركة الكاملة في الحملة الهادفة إلى القضاء على الفجوة الرقمية.

المرفق الرابع

تقرير الأمين العام

الأمة الإسلامية، رؤية جديدة: التضامن في العمل

إلى الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

7-8 ديسمبر 2005

مقدمة

يقف العالم الإسلامي اليوم على مفترق طرق تاريخي في خضم تغيرات عالمية، وتحديات ذات انعكاسات هائلة على مستقبله. وينبغي علينا ونحن نخط طريقنا إلى المستقبل أن ننظر إلى ماضينا بعين ناقدة.

ويمكن وضع رؤية واضحة لمستقبل التضامن الإسلامي بعد استعراض تجربة منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها بإيجابياتها وسلبياتها.

لقد مرت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام 1969 إلى اليوم بثلاث مراحل تغطي كل مرحلة منها قرابة عقد من الزمن، وهي: مرحلة البحث عن الذات وتحقيق الذات، ومرحلة السعي إلى إحراز موطئ قدم أفضل في شؤون العالم، ومرحلة الأزمة والتشتت.

فأما المرحلة الأولى، وهي مرحلة البحث عن الذات وتحقيقها، فكانت المرحلة الأولية، إذ برزت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الوجود في عالم ثنائي القطبية تنتمي غالبية دوله إلى حركة عدم الانحياز. وكانت قضيتها الأولى التضامن السياسي المتمثل في مشكلة القدس وفلسطين.

ثم أصبح التعاون الاقتصادي خلال العقد الأول - من 1970 إلى 1980 - المحرك الأساسي لنشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد أكد توسيع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وصياغة خطوط توجيهية لسياستها أن منظمة المؤتمر الإسلامي تتطور وتتحول إلى منظمة مؤسسات.

وحمل زخم العقد السابع من القرن الماضي، وهو عقد الطفرة النفطية، منظمة المؤتمر الإسلامي معه إلى المرحلة الثانية الممتدة من 1980 إلى 1990، إذ شهدت هذه المرحلة بذل جهود لاستخدام التضامن من أجل التأثير في الشؤون الدولية. وقد آذنت قمة الطائف ومكة عام 1981 بسلوك المنظمة خطاً جديداً يتمثل في استخدام مُجدٍ لقدرات

العالم الإسلامي. وخلال هذه المرحلة تم وضع تصورات لأعمال محددة حيث أنشئت ثلاث لجان دائمة. ولكن هذا الشعور بالسعادة في هذه المرحلة، سرعان ما حجبته الصراعات التي نشبت بين الدول الأعضاء.

أما الحقبة الثالثة فامتدت من عام 1990 إلى اليوم، وتميزت بالإحساس بالأزمة والتشتت أمام التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة لتي شهدها العالم، وانتهت فيها الثنائية القطبية، وبرز خطاب "صراع الحضارات" إلى الواجهة، مما نجم عنه بروز ظاهرة كراهية الإسلام. كما شهد العديد من دول منظمة المؤتمر الإسلامي تحديات سياسية واقتصادية وظهرت توترات على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتتطلب التحديات العالمية من البلدان النظر في تطبيق إصلاحات سياسية ترمي إلى ضمان سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية. كما تجبر النشاطات الاقتصادية على التركيز على المعرفة والبحث والتكنولوجيا والابتكار.

ويواجه عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وأداؤها في الوقت الراهن تحديا تفرضه مجموعة كبيرة من القضايا مقترنة بتغيرات متسارعة في الشؤون العالمية. وتستطيع منظمة المؤتمر الإسلامي مواجهة هذه التحديات العالمية، وأضحى دورها الذي عليها القيام به الآن على الساحة الدولية، أضحى أكبر وأهم بفضل الكم الهائل من المهام التي تضطلع به.

وقد طبع مفهوما التضامن والتعاون نهج منظمة المؤتمر الإسلامي منذ البداية فضمنا لها الاستمرارية. والمطلوب منها الآن أن تعزز هذه الاستمرارية استجابة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم بكيفية عامة، والعالم الإسلامي بشكل خاص. ويقتضي هذا الأمر بالضرورة عزيمة لا تفتر وتعبيرا متواصلا عن التضامن في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها ممثلة لها.

نحن إذن أمام مرحلة جديدة، ألا وهي مرحلة الرؤية الجديدة والمستقبل الجديد.

ولذلك جاءت المبادرة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، في وقت سانح مناسب، حيث دعا وهو يخاطب جمعا من الحجاج في بداية هذا العام، إخوانه قادة الأمة الإسلامية إلى العمل على توحيد الصف ووضع حد لحالة الفرقة والتشتت "التي تعاني منها الأمة، حتى تواصل أداء رسالتها التاريخية، من خلال عقد اجتماع للقادة لمناقشة قضايا "الوحدة" و"العمل المشترك". وقد قال مخاطبا قادة الأمة: "إن هذا النداء نداء لنا لكي نواجه أنفسنا وأن نبحث عما يجمع بيننا لنوحد الصفوف ونقوي الروابط. إنه نداء من أخ لكم يشاطركم انشغالاتكم وآلامكم وآمالكم والإيمان بالله تعالى".

وخلال هذا النداء غير المسبوق، أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله أيضا ضرورة "عقد اجتماعات لمفكري الأمة وعلمائها تحضيرا لمؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية القادم، من أجل بحث الوضع العام للعالم الإسلامي، واستكشاف أفضل الحلول والسبل الكفيلة بتوحيد الصفوف وتحرير الأمة من حالة العجز والفرقة التي تعيشها".

وفي هذا الصدد، وجه الملك عبد الله الدعوة إلى كل من رئيس وزراء ماليزيا، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإلي شخصيا، بصفتي أمينا عاما للمنظمة، لدعم هذه المبادرة. وقد بادرت أنا ورئيس القمة إلى الترحيب بهذا المقترح والتزمنا بتقديم كل الدعم الممكن لإنجاح القمة الإسلامية الاستثنائية والاجتماع التحضيري للعلماء والمفكرين.

وقد استُلهمت الرؤية الجديدة والمقترحات الواردة في التقرير من العمل الذي قام به المنتدى التحضيري للعلماء والمفكرين المسلمين الذين جاؤوا من دول منظمة المؤتمر الإسلامي وخارجها، وعُقد استجابة لدعوة الملك عبد الله، بمكـــة المكرمة من 5 إلى 7 شعبان 1426 هجرية (الموافق 9-11 سبتمبر 2005).

وقد أجرى العلماء مداولات مكثفة طبعها الحماس في ثلاث لجان هي لجنة الشؤون السياسية والإعلامية، ولجنة الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، ولجنة الفكر الإسلامي والثقافة والتعليم. وقد أنتج المنتدى تحليلات للتحديات الراهنة التي يواجهها العالم الإسلامي، ووضع رؤية للعقد القادم، واقترح أعمالا محددة في كل مجال من هذه المجالات.

وليس من الغرابة في شيء أن نرى تشابها بين نتائج هذا المنتدى ونتائج لجنة الشخصيات البارزة التي عينت أعضاءها ماليزيا، استنادا إلى قرار القمة الإسلامية العاشرة التي انعقدت في بوتراجايا، والتي سيرفع تقريرها منفصلا إلى مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة المكرمة.

ويدل هذا التشابه في الواقع على أن هناك إجماعا قويا على القضايا والتحديات الراهنة، والرؤية المستقبلية، وأجندة العمل لتحقيق تلك الرؤية.

ولقد كان الشعور بالالتزام وجودة العمل الفكري في هذين المنتديين عاليا ومتميزا. ويجب أن تؤخذ هذه الأعمال بعين الاعتبار في صياغة أجندة للعالم الإسلامي تستشرف المستقبل وتأخذ بزمام المبادرة، لأنها تمثل نتاجا فكريا من شأنه أن ينير لنا الطريق باعتبارنا أمة واحدة.

وتلخص الفقرات التالية الخلاصات النهائية لعمل هذه اللجان التي تمت في شكل جلسات لشحذ الأفكار:

لجنة الشؤون السياسية والإعلام

1. فيما يتعلق بقضايا السياسة والإعلام، استعرض العلماء وضع العالم الإسلامي في العالم المعاصر، ودار بينهم نقاش مستفيض حول التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك إضافة إلى إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها. كما تداولوا بشأن الحاجة إلى الحكم الرشيد ومنع نشوب النزاعات وفضها وإحلال السلم بعد فض النزاعات. وناقشوا أيضا القضية الفلسطينية والإرهاب والحوار بين الحضارات وظاهرة كراهية الإسلام (إسلاموفوبيا) والحقوق السياسية والإنسانية للجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى المسائل الإعلامية.

2. أكد العلماء أثناء استعراضهم لوضع الأمة الإسلامية في العالم المعاصر أن الأمة جزء لا يتجزأ من عالم اليوم وأن ليس هناك تضارب بين القيم الإسلامية والقيم الكونية المعاصرة. ورأوا أن رسالة الإسلام، باعتباره دينا جاء للبشرية جمعاء، تعتبر نموذجا تحتذي به جميع الشعوب من أجل بناء قيم المساواة والعدالة والسلم والإخاء. إلا أن العلماء، مع تسليمهم بأن الأمة الإسلامية تمر بأزمة طويلة تضاف إليها التحديات الخارجية والحملات المعادية التي تستهدفها، أوصوا باتخاذ عدد من التدابير التي يتعين تنفيذها خلال العقد القادم، من خلال إعادة تحديد أولويات الأمة.

3. وبناء على ذلك، اقترح العلماء ضرورة تعزيز التضامن بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ظل احترام سيادة كل منها. وحثوا البلدان الإسلامية على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية على الساحة الدولية، ولاسيما خلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها تشكيل النظام الدولي الناشئ. ودعا العلماء العالم الإسلامي إلى المشاركة بفعالية في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن الدولي وأن تمثل الأمة الإسلامية فيه تمثيلا مناسبا. وفي معرض التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء في تطوير قدرات نووية للأغراض السلمية وفقا للشرعية الدولية، أكد العلماء أيضا أهمية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد طلب العلماء من منظمة المؤتمر الإسلامي إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الحوار الإسلامي، شددوا أيضا على ضرورة معالجة مختلف النزاعات القائمة بين المسلمين وحلها.

4. وأثناء التداول بشأن التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك، جدد العلماء التأكيد على ضرورات التضامن والعمل المشترك في جميع المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والدين. ولاحظوا أن التضامن الحق لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز المؤسسات والاعتقاد الراسخ بوحدة المصير على أساس القيم المشتركة مثلما هو مبين في القرآن والسنة.

5. وإذ لاحظ العلماء أن التطرف والنزعة الطائفية يمكن أن يعيقا تحقيق التضامن الحق، دعوا إلى تجديد الالتزام السياسي بتحقيق تضامن إسلامي ديناميكي تدريجي. ودعا العلماء في هذا الصدد أيضا إلى تعزيز قدرات المؤسسات القائمة وتوسيعها، بما في ذلك تفعيل صندوق التضامن الإسلامي، وتشغيل "صندوق الكوارث" لمواجهة مختلف الكوارث والآفات الطبيعية، وإنشاء صندوق خاص للقضاء على الفقر في العالم الإسلامي، وإنشاء "برنامج خاص للتضامن مع

أفريقيا" لمعالجة الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية. كما أكد العلماء أهمية التضامن مع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء ومع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني.

6. وفي ظل التحديات الجسيمة التي تفرضها العولمة، أكد العلماء أن على المسلمين أن يوحدوا صفهم وكلمتهم من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. وحيث أن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر المنظمة الوحيدة التي تضم في عضويتها جميع بلدان العالم الإسلامي، فإن لديها القدرة على الاضطلاع بدور أساسي في بناء مستقبلٍ أكثر إشراقا ورفاهية للأمة إذا ما أنجزت بعض الإصلاحات. وبناء على ذلك، أوصى العلماء بضرورة أن تعبّر القمة الإسلامية الاستثنائية عن التزام سياسي قوي بإعادة تغيير اسم المنظمة ومراجعة ميثاقها وإعادة هيكلة الأمانة العامة بإنشاء إدارات جديدة من قبيل إدارة التخطيط الاستراتيجي، والسلم والأمن، للتعامل مع الإنذار المبكر وفض النزاعات. ودعوا إلى تمكين الأمين العام من السلطات الضرورية، ومده بمزيد من الموارد المالية لتنفيذ مبادرات جديدة، ولتنفيذ الرؤية والمهمة الجديدتين من أجل زيادة حضور المنظمة وإسماع صوتها في جميع المحافل الدولية الكبرى. وبينما أكد العلماء ضرورة وجود تنسيق وتكامل أكبر بين مختلف مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والأمانة العامة، اقترحوا فتح مكاتب جديدة للمنظمة في البلدان الإسلامية الكبرى وفي عواصم عالمية أخرى.

7. وفي معرض مناقشة مسألة الحكم الرشيد، لاحظ العلماء أن مرجعيته مضمنة في القرآن والسنة. وأشاروا أيضا إلى أن مقومات الحكم الرشيد الإسلامي تتفق مع قيم الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة ونبذ الفساد واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أوصى العلماء بتحسين المشاركة السياسية وتمكين الشعوب وإنشاء لجنة دائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

8. أكد العلماء أهمية الحل السلمي للنزاعات في العالم الإسلامي. وفي هذا الصدد، شددوا على الدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي نظرا لغياب أية مؤسسة فعلية لتدبير النزاعات في العالم الإسلامي. وبينما حث العلماء البلدان الإسلامية على التعاون فيما بينها على نحو فاعل في منع النزاعات وحلها وإحلال السلم بعد فض النزاعات، ناشدوا البلدان الإسلامية أن تشارك مشاركة فعلية في هيئة الأمم المتحدة من أجل خلق نظام أمن جماعي. كما اقترحوا أن تبدأ محكمة العدل الإسلامية عملها وأن تدعم مجموعات التشاور الإقليمية وشبه الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في العالم الإسلامي. كما أكد العلماء ضرورة استخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة في عملية تدبير النزاعات باستعمال الترويكا كنقطة اتصال مركزية. وأخيرا، أوصى العلماء بأنه في حال تفكك أي بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنه لا ينبغي أن يعترف أي بلد من بلدان المنظمة بالوحدات التي تخلفه.

9. أثناء تداولهم بشأن القضية الفلسطينية، أكد العلماء أهمية إيجاد تسوية شاملة للمشكلة وفقا للشرعية الدولية والاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وبناء على ذلك، حث العلماء البلدان الإسلامية كافة على الصمود ووحدة الصف وتجنب اتخاذ خطوات انفرادية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة. وأوصى العلماء بضرورة دعم السلطة الوطنية

الفلسطينية في جهودها الرامية إلى التفاوض بشأن حقوق الشعب الفلسطيني. كما ناشدوا جميع الدول الأعضاء تقديم مساعدات من أجل بناء مؤسسات الاقتصاد الفلسطيني، وإنشاء جامعة الأقصى، وإعادة فتح مطار غزة وميناءها البحري، وإنشاء أوقاف إسلامية لحماية المواقع الدينية والثقافية في فلسطين. وكذلك اقترح العلماء إعادة تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في حل القضية الفلسطينية وتكليف اللجنة الخماسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي مجددا بربط اتصالات مع اللجنة الرباعية الدولية وباقي الفاعلين.

10. وبينما شدد العلماء على ضرورة محاربة الإرهاب ومعالجة أسبابه الجوهرية، لاحظوا غياب التوافق في الرأي حول تعريف المصطلح، وأكدوا ضرورة التمييز بينه وبين الحق في مقاومة العدوان والاحتلال الأجنبي وفي الدفاع عن النفس. وأعربوا عن رفضهم لربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب، واعتبروا أن الحرب على الإرهاب باستخدام الوسائل العسكرية وحدها ينجم عنها مزيد من العنف. لذلك حث العلماء دول منظمة المؤتمر الإسلامي على محاربة الإرهاب من خلال تنسيق الجهود، ودعوا أيضا إلى تفعيل معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب وإنشاء مركز دولي لمحاربة الإرهاب.

11. أثناء مناقشتهم لظاهرة كراهية الإسلام المثيرة للقلق، والتي اعتبروها شكلا من أشكال التفرقة العنصرية والتمييز، لاحظ العلماء بانشغال تفاقم انتشار هذه الظاهرة ضد المسلمين. ولذلك فقد أكدوا ضرورة مكافحتها واستئصالها كوسيلة لرفع مستوى التفاهم بين مختلف الثقافات. وفي هذا السياق، أوصى العلماء بضرورة رصد هذه الظاهرة على مستوى العالم وإصدار تقرير سنوي بشأنها وعقد مؤتمر عالمي للتوعية بهذا الاتجاه والتصدي له. كما دعوا البلدان الأوروبية إلى سن قوانين ضد كراهية الإسلام واستخدام القنوات التعليمية والإعلامية من أجل محاربة هذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، رحب العلماء بإنشاء "مرصد منظمة المؤتمر الإسلامي" من قبل الأمانة العامة لرصد ظاهرة كراهية الإسلام، ودعوا إلى تحسين مستوى التنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئات المجتمع المدني في الغرب للتصدي لهذه الظاهرة.

12. أثناء مناقشة الحقوق السياسية والإنسانية للجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، سجل العلماء التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في البلدان التي تقيم فيها، وأكدوا أن لهذه الجماعات والمجتمعات المسلمة، شأنها شأن غيرها من المجتمعات، حقوقا إنسانية أساسية يجب أن تصان. ومن أجل حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة وهويتها، أكد العلماء أهمية التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وبين غيرها من المنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي وغيرها، من أجل معالجة مسألة حقوق وقضايا الجماعات والمجتمعات المسلمة معالجة شاملة. وأوصى العلماء بإعداد تقرير سنوي لحقوق الإنسان يعنى بالجماعات والمجتمعات المسلمة مع احترام سيادة الدول في التعامل مع حقوق جماعاتها ومجتمعاتها المسلمة. كما دعوا إلى تعزيز دور إدارة الجماعات والمجتمعات المسلمة في الأمانة العامة، ومنح صفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي للمنظمات غير الحكومية المؤهلة التي تمثل الجماعات

والمجتمعات المسلمة، وعلاوة على ذلك، يجب تشجيع هذه المنظمات غير الحكومية على السعي إلى الحصول على وضع استشاري لدى المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية وفقا للقوانين المعمول بها في هذه المنظمات.

13. اعتبر العلماء وسائل الإعلام أداة قوية في العالم المعاصر لإبراز صورة إيجابية للإسلام وخدمة مصالح الأمة. ولفتوا الانتباه في هذا الصدد إلى هيمنة الغرب على حقل الإعلام وإلى إساءة استخدام وسائل الإعلام في تقديم صورة خاطئة عن الإسلام والمسلمين. كما سجلوا نقص المعارف والخبرات في أوساط وسائل الإعلام في العالم الإسلامي. ولمواجهة هذه التحديات دعا العلماء دول منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ضمان حرية الصحافة والاتفاق على مدونة أخلاق للقنوات الإعلامية وإنشاء محطات تلفزيونية لبث برامج تتعلق بمختلف المسائل الدينية والسياسية والاجتماعية، وإنتاج برامج وثائقية وأفلام للتصدي للتضليل الذي يستهدف الإسلام والمسلمين. وكذلك حث العلماء وسائل الإعلام الإسلامية على الانفتاح على غير المسلمين بمصداقية وتطوير التعاون مع شبكات الإعلام الصديقة في الغرب.

لجنة الشؤون الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا

14. بعد استعراض وضع اقتصادات دول منظمة المؤتمر الإسلامي، حدد العلماء التحديات التي يتعين التصدي لها في المستقبل القريب. وتلك التحديات في المجال الاقتصادي هي: العولمة، وتحكم الدولة في الاقتصاد، وغياب قطاع خاص قوي في العديد من البلدان، وعدم تشجيع وتنفيذ سياسيات التنمية المستدامة، وضعف مستويات الاستثمار، ونقص تمويل التجارة، وثقل عبء الدين الخارجي وخدمة الدين على الاقتصادات، ومعاناة بعض الدول الأعضاء من صعوبات حادة في ميزان المدفوعات، والمشاكل المرتبطة بالوصول إلى الأسواق (الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة) بين الدول الأعضاء، وغياب وسائل نقل فعالة وغيرها من نواحي القصور في البنى التحتية، والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، وتقييد وصول رجال الأعمال إلى الأسواق، والفشل في استئصال الفقر والأمراض، والافتقار إلى الحاجيات الأساسية، والبعد عن تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية، ونقص تنمية الموارد البشرية. وفي مجال العلوم والتكنولوجيا تتضمن التحديات الأساسية غياب استراتيجيات وطنية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير، وضعف التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي، والمشاكل المرتبطة بالموارد البشرية، ونقص البنى التحتية في مجال البحوث.

15. إلا أن العلماء أكدوا أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي التي يبلغ عددها اليوم سبعا وخمسين دولة، تزخر بإمكانات اقتصادية هائلة في مختلف المجالات، مثل الطاقة والمعادن والفلاحة والموارد البشرية والتجارة. ورأوا أن هذه الموارد الطبيعية والبشرية يجب أن تستخدم استخداما كاملا بغية ضمان التنمية المستدامة للدول الأعضاء منفردة ومجتمعة، مع تعزيز قدرة المجموعة على الدفاع عن مصالحها في الاقتصاد العالمي والمحافل الدولية. وهكذا فإن هذا المؤتمر ينعقد في الوقت المناسب وسيكون مناسبة لاتخاذ القرار التاريخي الأكثر إلحاحا من أجل معالجة هذه التحديات وإعداد الأمة الإسلامية للاضطلاع بدور أكثر أهمية في هذا القرن. وينبغي أن نتذكر أن منظمة المؤتمر الإسلامي بدأت منذ نشأتها مسيرة التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال إعلان مكة الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية الثالث الذي

عقد بمكة المكرمة في شهر يناير 1981، وخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري التي اعتمدها المؤتمر نفسه.

16. وبعد أن أخذت القمة الإسلامية العاشرة علماً بتأثيرات العولمة على اقتصادات الدول الأعضاء أوصت بضرورة تسريع عملية اندماجها الاقتصادي وذلك من أجل تفادي الوقوع في المزيد من التهميش وتسريع وتيرة تنميتها المستدامة. وفي هذا الصدد، شددت القمة على ضرورة ضمان التنفيذ الفعلي لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

ولقد تم خلال الدورة العاشرة للكومسيك، التي عقدت في إسطنبول من 22 إلى 25 أكتوبر 1994م، تنقيح واعتماد خطة العمل لعام 1981 وصادقت عليها القمة الإسلامية السابعة التي عقدت في الدار البيضاء من 13 إلى 15 ديسمبر 1994. والأهداف المتوخاة من الخطة هي كالتالي:

(أ) تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالمستوى المعيشي لأبناء البلدان الإسلامية مع التركيز بكيفية خاصة على القضاء على الفقر والمجاعة وسوء التغذية في العالم الإسلامي؛

(ب) تعزيز الإنتاج وتنويعه في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية لاقتصادات الدول الأعضاء وتنمية المبادلات التجارية داخل المجموعة؛

(ج) تعزيز التدفقات المالية من خلال تقليص العوائق أمام حركة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

(د) تقليص الفجوات الإنمائية داخل مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إقامة تعاون اقتصادي وتجاري أكثر سلاسة وفاعلية بين الدول الأعضاء ذاتها.

(هـ) تحسين جودة الرأسمال البشري وتقليص الفجوة التكنولوجية بين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي والعالم المتقدم وذلك من خلال النهوض بمستوى أنشطة البحث والتطوير.

(و) تنمية نطاق التعاون الاقتصادي وتوسيعه بين الدول الأعضاء بحيث يتسنى تحقيق اندماج تدريجي لاقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك بغية إنشاء سوق إسلامية مشتركة أو أية صيغة أخرى من صيغ الاندماج الاقتصادي باعتماد النهج التدرجي وعلى أساس إقليمي في بادئ الأمر. ومن شأن اعتماد هذا النهج أن يساعد على تخطي الآثار السلبية الممكنة على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والناجمة عن سرعة تشكل التكتلات الاقتصادية العالمية، بل وستدعم تطلعات مجموعة

منظمة المؤتمر الإسلامي وآمالها في الحصول على حصة أكبر من النشاط الاقتصادي العالمي وعلى قسمة أكثر عدلاً في مجال العمل إزاء بقية بلدان العالم.

وتشرف اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، على تنفيذ خُطة عمل التعاون الاقتصادي والتجاري. وقد نظمت الكومسيك حتى الآن عشرين (20) مؤتمراً وزارياً سنوياً إضافة إلى العديد من الاجتماعات القطاعية الأخرى والحلقات الدراسية وورشات العمل واجتماعات على مستوى الخبراء بغية تسريع وتيرة تنفيذ خُطة العمل. وقد خلصت هذه الاجتماعات جميعها إلى أن الإرادة السياسية لدى قادة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشكل العنصر الرئيسي لإحراز التقدم في تنفيذ خُطة العمل. لذلك ناشد العلماء بقوة قادة الأُمة الإسلامية اتخاذ تدابير عاجلة لضمان تنفيذ هذه الخطة في سبيل تعزيز تنمية الدول الأعضاء في المنظمة فرادى وجماعات ومواجهة التحديات الراهنة على نحو فعال.

17. ووعياً منهم بالمزايا والصعوبات التي تنطوي عليها العولمة شدد العلماء على أنه بوسع العالم الإسلامي أن يستفيد من المزايا الاقتصادية للعولمة من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي الفعال. كما تمّ إقرار خطة عمل أخرى في مجال العلوم والتكنولوجيا، في مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي عقد في مدينة الدار البيضاء عام 1984، وتقوم بتنفيذها اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي التي يرأسها رئيس جمهورية باكستان الإسلامية. وقد ألح العلماء في مناشدتهم قادة الأمة اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين تطبيق خطتي العمل هاتين، بغية تعزيز تطور الدول الأعضاء في المنظمة فرادى ومجتمعين، ولمواجهة التحديات الراهنة.

18. اقترح العلماء، بعد مداولات مكثفة حول كيفية الاستفادة من مسلسل العولمة، اتخاذ تدابير ملموسة عديدة، تشمل تشجيع إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتوحيد القياسي للمنتجات والعمليات وتطبيق المعايير الدولية وتحسين جودة المنتجات والخدمات للرفع من قدرتها التنافسية واستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة والمتطورة وتكنولوجيا المعلومات وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين البلدان الإسلامية وذلك من أجل تيسير عملية الاندماج الاقتصادي قبل ذوبان الاقتصادات الوطنية في خضم الاقتصادات القوية وتطوير آلية سياسية ووسائل إعلام فعالة باعتبارها من العناصر الأساسية لتعزيز الطاقة الاستيعابية للبنى الأساسية الداخلية للاستفادة من العولمة.

19. علاوة على ذلك، ستسهم التوصيات التالية التي صدرت عن المنتدى التحضيري للعلماء والمفكرين المسلمين خلال اجتماعهم في مكة المكرمة من 9 إلى 11 سبتمبر 2005م والتي ستعرض للبحث من قبل القمة الإسلامية الاستثنائية، في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

20. لاحظ العلماء، بخصوص مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن التجارة الإسلامية البينية لا تتجاوز في الوقت الراهن نسبة 14% من الحجم التجاري الإجمالي للبلدان الإسلامية،

وأوصوا بضرورة تسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر. وأوصى العلماء بقوة بضرورة انضمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك حتى تشارك في المفاوضات التجارية في إطار هذه الاتفاقية، حيث يشكل ذلك الخطوة الأولى نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر بما يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف الطويل الأمد المتمثل في إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

21. شدد العلماء على ضرورة إعداد وتنفيذ برامج ملموسة ذات أهداف وغايات في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد رحبوا، في هذا الصدد، بالاقتراح المتعلق بتحقيق نسبة 20% من مستوى التجارة الإسلامية البينية بحلول عام 2015.

22. لتحقيق هذا الهدف يتعين اتخاذ تدابير تشمل، من ضمن أمور أخرى، تعزيز الاستثمارات فيما بين البلدان الإسلامية وإزاحة الحواجز الجمركية وتسهيل الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال من الدول الأعضاء في المنظمة وتحسين وسائل النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء وتعزيز بناء القدرات وبناء قطاع خاص قوي في البلدان الإسلامية.

23. أعرب العلماء، في هذا الإطار، عن دعمهم للمبادرات الرامية إلى تفعيل وتنشيط دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، كما أكدوا على ضرورة دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة منها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التي أنشئت حديثا.

24. ولتسريع عملية تنشيط التجارة الإسلامية البينية أوصي كذلك باعتماد التدابير التالية ولا سيما ما يتعلق منها بتنمية/ وتسهيل التجارة وتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز أنظمة ضمان ائتمان الصادرات والرفع من قدرات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات. كما يقتضي الأمر تطوير عملية التنسيق فيما بين اللجان الدائمة وكذا بين الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتمية زيادة البلدان الإسلامية لاستثماراتها في غيرها من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإنشاء هيئة للزكاة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للتخفيف من معاناة فقراء المسلمين وإنشاء إتحاد للتجار ورجال الأعمال المسلمين وتسهيل اعطاء تأشيرة السفر لهم. وفي هذا المجال، يمكن النظر في تسهيلات خاصة بعنوان "تأشيرة مكة المكرمة" لدخول دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وشدد العلماء كذلك على ضرورة تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية للاستثمار في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومواصلة الجهود في مكافحة الفساد من خلال اتباع الحكم الرشيد وسيلة لإزاحة العراقيل التي تعيق الاستثمارات.

25. فيما يتعلق بمسألة التنمية المستدامة والتمويل أبرز العلماء أن العديد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تعاني من عبء المديونية وهي أبعد ما تكون عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ثم إن اقتصادات العديد من بلدان المنظمة

تخضع إلى حد كبير لسيطرة الدولة، وبالرغم من الجهود العديدة المبذولة فإن تحقيق التحرر الاقتصادي وإنشاء مناطق للتجارة الحرة مازال هدفا صعب المنال.

26. لوحظ كذلك أنه لكي يتسنى لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تحرير اقتصاداتها وتحديثها، ولاسيما البلدان الأقل نموا من بينها، فإنها بحاجة إلى المزيد من الموارد الاقتصادية، ويستحسن أن تتخذ شكل قروض وأموال بشروط ميسرة.

27. لمعالجة هذه التحديات أوصى العلماء بتفويض مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق زيادة كبيرة في رأس المال المكتتب فيه والمدفوع للبنك الإسلامي للتنمية، وإنشاء صندوق بشروط ميسرة ذي موارد كبيرة للتخفيف من وطأة الفقر في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية الهائلة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وستقدم للقمة لغرض الدراسة معلومات مفصلة عن مقترح زيادة رأس المال المكتتب فيه والمدفوع للبنك الإسلامي وإنشاء صندوق في مجموعة البنك الإسلامي لتمويل مشاريع بشروط ميسرة لفائدة الدول الأعضاء الأقل نموا في المنظمة. كما أن من شأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في الدول الأعضاء في المنظمة أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز التجارة الإسلامية البينية. كما أيد العلماء اقتراحاً بإنشاء صندوق دائم للإغاثة تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الدول الأعضاء التي تتعرض للكوارث طبيعية أو المجاعات، وذلك تحقيقاً لمبدأ التضامن الإسلامي. وأوصوا إلى جانب ذلك بتخفيف و/أو إلغاء ديون الحكومات المستحقة على حكومات بلدان أخرى من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتركيز على تغيير ثقافة الدين في بلدان المنظمة بقدر المستطاع، وضرورة تخفيف حدة الفقر من خلال جمع الزكاة. وأبرزوا أهمية تبني بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لموقف موحد في مفاوضاتها الاقتصادية والتجارية الدولية، خاصة تلك التي تجرى في إطار منظمة التجارة العالمية. كما أشادوا في هذا السياق بمبادرة الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الخاصة بتنظيم منتدى في واغادوغو ببوركينا فاسو في أبريل 2005، حول تنشيط التجارة و الاستثمار في قطاع القطن في أفريقيا ودعوا إلى تنفيذ توصيات المنتدى تنفيذا فعليا.

28. أشاد العلماء بمبادرة ماليزيا، التي اتخذتها بصفتها رئيساً لمؤتمر القمة الإسلامي العاشر، والخاصة ببناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر في الدول الأقل نمواً ومنخفضة الدخل.

29. أبرز العلماء دور السياحة باعتبارها قطاعاً هاماً لإدرار الدخل والحوار بين الحضارات و الحفاظ على التراث الثقافي الإسلامي. ومن ثم أوصوا بتعزيز التعاون في مجال السياحة من خلال تعزيز الاستثمار وتسهيل السفر بين الدول الأعضاء في المنظمة.

30. كما أكد العلماء ضرورة الوقاية من الأمراض والقضاء عليها، وتشجيع الوعي بالقضايا البيئية التي تعتبر عناصر رئيسة في التنمية المستدامة.

31. في معرض مناقشة العلماء موضوع العلوم والتكنولوجيا، أكدوا أن هذا المجال ليس عنصراً حيوياً للمعرفة الإنسانية فحسب، وإنما هو عنصر أساسي من عناصر القدرة التنافسية للاقتصاد أيضا. وأبرزوا عدم كفاية الاستراتيجيات الوطنية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وتدني مستويات المبالغ المرصودة للبحث والتطوير، وضعف التعاون بين المؤسسات الجامعية والقطاع الصناعي، والمشاكل المرتبطة بالموارد البشرية، وقصور البنيات الأساسية للبحوث.

32. أوصى العلماء بأن تحدد بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أهدافاً ومؤشرات محددة يتعين تحقيقها على المديين المتوسط والبعيد. وبناء على ذلك، اقترحوا الأهداف التالية لسنة 2015: (أ) عدد الخبراء والعلماء: 800 لكل مليون؛ (ب) معدل الطلاب ما بين 18 و24 سنة الذين تتيسر لهم فرصة الالتحاق بالجامعة: 30%؛ (ج)عدد الطلاب لكل أستاذ: 16؛ (د) حصة البحث والتطوير من الناتج الداخلي الإجمالي: 1.2%. واتفق العلماء على أن تكون الأهداف والمؤشرات بالنسبة للبلدان الأقل نموا ثلث الأهداف الواردة أعلاه. كما أكدوا أن توفير بيئة ملائمة ومساعدة للبحث والتطوير أمر حيوي لبلوغ هذه الأهداف.

33. كما اقترح العلماء استراتيجيات وطنية للعلوم والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء، وإنشاء مراكز للتفوق، وتعزيز التدريب المهني، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، من قبيل التعلم عن بعد، لدعم التعليم، وربط العلماء بالقطاع الصناعي، وإنشاء صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي للبحث والتطوير لدعم مشاريع الدول الأعضاء، على أساس المشاركة في التكاليف. و أكد العلماء أن الوقت قد حان لكي تخصص البلدان المنتجة للنفط قسطا من الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار البترول لنشاطاتها في البحث والتطوير بغية دعم تنميتها المستدامة طويلة المدى من خلال توليد مصادر جديدة للثروة والخبرة.

34. كما أوصى العلماء بتعزيز مؤسسات دول منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل مساعدة المخترعين على تطوير اختراعاتهم وتسجيلها. وأشاروا إلى إمكان تمويل البنك الإسلامي برامج تدريبية للعلماء في مختلف المجالات في الدول الأعضاء في المنظمة. وبيّن العلماء الحاجة إلى إنشاء شبكات وطنية وإقليمية لتفادي التقليد ولتشجيع الابتكار، وبلوغ الغاية المنشودة المتعلقة باستكشاف مواردها الطبيعية واستغلالها. وفي الختام أوصى العلماء بمراجعة الأهداف التي نصت عليها رؤية 2020، التي اعتمدتها القمة الإسلامية العاشرة في ماليزيا بغرض تحويلها إلى مجموعة من الأهداف يرجى تحقيقها بحلول عام 2015. كما أوصوا بدعم كومستيك من خلال تخصيص موارد إضافية لها.

لجنة الفكر الإسلامي والثقافة والتعليم

35. لاحظ العلماء في معرض استعراضهم مواضيع الفكر الإسلامي والثقافة و التعليم، أن العالم الإسلامي يمر بمرحلة حساسة مما يتطلب تجديد الالتزام بمعالجة مشاكل التطرف والأمية وتوفير تعليم يتسم بالجودة، والقضاء على

الأمراض والتخلف و البطالة، والنهوض بشؤون الشباب والمرأة، وكذلك التحديات الثقافية الناجمة عن العولمة، والتي تمس تراث الأمة الإسلامية.

36. عرض العلماء، الذين اعتمدوا نهجا موحدا في مناقشاتهم، عدداً من التوصيات طويلة المدى من شأنها، إن نفذت في غضون السنوات العشر المقبلة، أن تنتشل الأمة من هذا الحال غير المقبول، بغية بناء مجتمعات متقدمة تساعدنا على اللحاق بركب الحداثة.

37. فيما يتصل بمفهوم الاعتدال والوسطية في الإسلام، اتفق العلماء على أن هذا المفهوم يقوم على أساس متين في العقيدة الإسلامية ويمثل سمة الأمة الإسلامية "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا" (البقرة - 143).

38. أكد العلماء أن الإسلام يوصي بالاعتدال في جميع مناحي الحياة وينادي بالوئام التام في المجتمع. ونادوا ببذل مزيد من الجهود على جميع المستويات لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام بصفته دين اعتدال و تسامح و تعايش سلمي. و في هذا السياق ذكروا أن الإسلام يدين التطرف في جميع جوانبه لأن التطرف يتعارض مع القيم الإنسانية. وأكدوا الحاجة لمعالجة جذور التطرف التي لا يمكن حلها بواسطة الحلول الأمنية فحسب. بالإضافة إلى ذلك، أكد العلماء أنه يجب عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو حضارة بعينها. وأكدوا ضرورة تأسيس خطاب إسلامي معتدل يكون مرتبطا بالزمان والمكان والإنسان والأحوال، يصاغ بلغة العصر. و يجب أن يميز هذا الخطاب بوضوح بين الأصل والفرع ، وأن يتسم بالاعتدال والمصداقية و الفعالية والقدرة على التأثير، بغية إبراز الصورة الحقيقية للإسلام. كما أكدوا ضرورة تطوير المناهج التعليمية الإسلامية بهذا الفهم و البدء في عملية مراجعة في هذا الصدد.

39. تداول العلماء باستفاضة حول مسألة تعدد المذاهب. وذكروا أن تعدد المذاهب يعكس ثراء مصادر الفكر الإسلامي. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم التام لما ورد بخصوص هذه القضايا في بيان المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان في يوليو 2005م وحضره أكثر من مئة وسبعين عالماً مسلماً.

40. في معرض التداول حول دور مجمع الفقه الإسلامي في مجال إعادة دراسة التراث الإسلامي، أكد العلماء أن الفتوى يجب أن تصدر بموضوعية ونزاهة، ويجب أن توكل إلى علماء من ذوي المعرفة والحكمة الإسلامية العميقتين. وحذروا من الفتاوى غير المسؤولة التي تصدر من أشخاص غير مؤهلين للتحدّث باسم الإسلام والمسلمين، يفسرون التعاليم الإسلامية وفق آرائهم الشخصية وأهوائهم، مما يضر بصورة الإسلام داخل العالم الإسلامي وخارجه. وأبرز العلماء أهمية توثيق التنسيق بين هيئات الإفتاء في العالم الإسلامي من خلال مجمع الفقه الإسلامي.

41. عند مناقشة موضوع الرؤية الجديدة لمجمع الفقه الإسلامي، أكد العلماء الحاجة إلى وجود مرجعية إسلامية دولية موثوقة تقوم على الاجتهاد الجماعي المنظم لبيان الرأي الشرعي في القضايا والنوازل المستجدة. وفي هذا

السياق، طالب العلماء بإصلاح مجمع الفقه الإسلامي حتى يكون المرجعية الفقهية العليا للأمة الإسلامية. كما نادوا بأن يتم انتخاب أصحاب المناصب الكبرى من بين أكثر الفقهاء كفاية في العالم الإسلامي الذين يمكنهم أن يحققوا الأهداف المتوخاة، وتطبيق نظام المجمع ولوائحه بدقة متناهية. كما أوصوا بإشراك المرأة العالمة في عضوية المجمع وفقا لأهليتها وكفاءتها الفقهية والعلمية، وأكدوا ضرورة كتابة أطروحات المجمع وفتاويه ونشرها بلغة عصريّة ميسّرة بما يوسّع دائرة التواصل بين المجمع وجمهور المسلمين. وسعياً لتمكين المجمع من موارد كافية تعينه على أداء مجموع المهام الموكلة إليه ومنحه استقلالا أوسع في إطار المنظّمة، نادى العلماء بتأسيس وقف متنامي الموارد خاص بالمجمع.

42. وفيما يتعلق بموضوع الأمية، أكد العلماء أن الأمية تمثل عقبة أساسية أمام تنمية المجتمعات المسلمة، وأن مكافحة هذه الآفة يجب أن تكون هدفا استراتيجيا للعالم الإسلامي. وأكدوا ضرورة القضاء التام على الأمية في كل دول المنظمة خلال السنوات العشر القادمة، واقترحوا إنشاء "صندوق اقرأ" لدعم جودة التعليم.

43. وفيما يتصل بمسألة التعليم العالي باعتباره أداة لتقدم الأمة، أكد العلماء أن التعليم العالي هو الركيزة الأساسية لتقدم الأمة ورقيها وأنه إن لم يول هذا القطاع الاهتمام اللازم ستظل الأمة تعاني من التخلف في مجالي التعليم والعلوم. وركزوا كذلك على ضرورة تحسين وإصلاح مؤسسات التعليم العالي ومناهجه. كما أكد العلماء الحاجة إلى دعم مراكز البحث الأكاديمي لتعزيز تنمية المجتمعات المسلمة.

44. تداول العلماء أيضا موضوع التبادل الثقافي باعتباره أداة لتعزيز التفاهم والتناغم والتضامن بين شعوب العالم الإسلامي، مؤكدين أهمية تشجيع التبادل الثقافي باعتباره وسيلة للتفاهم. ودعوا إلى نشر خصوصيات التنوع الثقافي الإسلامي في العالم على نطاق واسع. كما دعا العلماء منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تركيز جهودها على تعزيز التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء، وشددوا على ضرورة الاهتمام بالترجمة بين لغات الأمة الإسلامية تحقيقاً للتبادل الثقافي المنشود.

45. فيما يتصل بالحوار بين الحضارات، أكد العلماء ضرورته باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلم والأمن العالميين والتعايش السلمي خصوصا إذا ما أدركنا غياب التفاهم بين الثقافات والحضارات في الوقت الراهن. وبينما أكد العلماء أن الحوار الناجح يجب أن يكون بين شركاء متكافئين على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل والكرامة، أوصوا بدور مركزي للمنظمة في حوار الحضارات. بالإضافة إلى ذلك، اقترحوا أن يكون الحوار شاملا لجميع الأطراف والقضايا من أجل تبديد كل الرؤى السلبية بدءا بمراجعة الكتب الدراسية ذات الصلة من قبل جميع الأطراف. كما اقترحوا تشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمباشرة الحوار.

46. أما عن قضية حقوق المرأة في العالم الإسلامي ووضع استراتيجية فعالة من أجل إدماج المرأة في المجتمع فقد أكد العلماء أن الدور البارز للمرأة وحقوقها في المجتمع أمور أقرها الإسلام بشكل صريح. ولذلك دعا العلماء إلى تعزيز وضع المرأة ومكانتها في مجتمعات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما دعوا إلى دعم علاقات مباشرة

ومستدامة بين الاتحادات النسائية الإسلامية في الدول الأعضاء، وإلى التعاون مع المنظمات النسائية الدولية الحالية في البلدان الإسلامية.

47. وعن موضوع حقوق الطفل في العالم الإسلامي ووضع استراتيجية لحماية حقوقه فقد أكد العلماء أن الأطفال هم مستقبل الأمة وبُناتها. وبالتالي فقد أكد العلماء ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للأطفال في الأجندات الوطنية للدول الأعضاء، وضرورة القيام بأعمال ملموسة لمصلحتهم. وفي هذا الصدد، دعوا إلى إيلاء العناية لتوخي الجودة العالية في تعليمهم وإرشادهم خاصة من أجل صون حقوقهم ومن أجل حمايتهم من العنف والإساءة والاستغلال. وأكد العلماء أن الإحصائيات الدولية المتوفرة تشير إلى أن شلل الأطفال ما زال واسع الانتشار في بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع وجود تقارير حديثة تؤكد تفشي هذا الداء في بعض الدول الأعضاء. ولذلك فقد ناشد العلماء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الالتزام القوي بالانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى استئصال شلل الأطفال تماما من العالم الإسلامي. كما أكدوا ضرورة حماية الأطفال من الأمراض الخطيرة الأخرى التي يمكن الوقاية منها.

48. وخلال مناقشة مسألة معالجة المتطلبات المادية والروحية لشباب العالم الإسلامي أكد العلماء أنه لما كان الشباب يشكل الأغلبية العظمى في المجتمعات المسلمة فإن مسؤولية جسيمة تقع على كاهلهم من أجل النهوض بالأمة. وبالتالي فلا بد من إيلاء أولوية كبرى لتطوير معارفهم ووظائفهم وسلوكهم من خلال مؤسساتهم التعليمية وأجهزة الإعلام. وهذا ما من شأنه أن يساعدهم على تكريس أنفسهم لخدمة بلدانهم وشعوبهم. كما دعا العلماء إلى إيلاء العناية العاجلة بالحد من ظاهرة البطالة في العالم الإسلامي وخاصة في صفوف الشباب.

49. وعن موضوع حماية الحقوق الثقافية والدينية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أبرز العلماء تأثير المشاكل التي تواجهها هذه الجماعات والمجتمعات المسلمة. وتشمل هذه المشاكل حماية هوية أبنائها الثقافية ومشاركتهم في بناء أوطانهم مع احترام قوانينها من أجل حمايتهم من جميع أشكال العنصرية والقمع والإقصاء. كما أكد العلماء ضرورة تعزيز الجهود وتنسيقها لحماية التراث الثقافي للمسلمين في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

50. وفي معرض تحديدهم لتحديات العولمة وآثارها على التراث الثقافي للأمة أقر العلماء أن العولمة قد أصبحت واقعا يتطلب المعرفة الدقيقة بطبيعتها وآلياتها وأشكالها وتحدياتها وكذلك بكيفية التعامل مع إيجابياتها وسلبياتها. ولذلك فقد أكد العلماء ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة مع الحفاظ على التراث الثقافي للأمة الإسلامية وهويتها.

51. ولدى استعراض قضية وضع أولويات وأهداف جديدة للعقد القادم في مجالات الفكر الإسلامي والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، أكد العلماء الضرورة القصوى لتحديد أولويات ووضع أهداف للمدى المتوسط والبعيد من أجل النهوض بالعالم الإسلامي. وحث العلماء منظمة المؤتمر الإسلامي على مراجعة استراتيجياتها المختلفة في شتى

المجالات بواقعية أكبر تمكن من تحديد الأولويات ورسم الأهداف، وتأخذ بالحسبان الظروف الزمنية والمكانية وما يمكن تحقيقه في ظل هذه الظروف في مجالات الفكر الإسلامي والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية خلال العقد المقبل.

خلاصة

إن الأمل المشترك الذي يحدو الشخصيات البارزة والمفكرين والعلماء الذين شاركوا في كل من لجنة الشخصيات البارزة ومنتدى مكة المكرمة يتجلى في كون العالم الإسلامي يقف على مفترق طرق تاريخي وحاسم لابدّ معه من رؤية جديدة للعالم الإسلامي، ووضع أجندة مناسبة لها. كما أن هناك أعمالاً ضرورية لا بد من القيام بها تستدعي إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي لتصبح عاملا من عوامل التغيير وتعزيز مصالح المسلمين على المستوى العالمي.

وقد قام المنتديان كلاهما بتحديد وتحليل التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي اليوم، وهي تحديات ذات عواقب سياسية واقتصادية وثقافية تستوجب المعالجة بأفضل الطرق الممكنة من خلال الفهم المشترك ومن خلال صياغة مسلك مشترك.

وباعتبار العولمة تشكل أحدى هذه التحديات الكبرى فإنها تتضمن تغيرا هائلا يحمل في طياته معاني حميدة وأخرى وخيمة يتعين فهمها فهما سليما وكاملا وتسخير فوائدها لصالح الأمة.

وتبين أغلب هذه التحديات العالمية أن العالم يشهد تغيرات متسارعة وجارفة، وأن التطورات الراهنة التي تعيد تشكيل العالم اليوم تجبر المسلمين وبلدانهم على إعادة تحديد رؤاهم وأعمالهم ووضع أجندة سياسية واقتصادية وثقافية تتطلب من الدول والمجتمعات الإسلامية العمل الفعال والتحلي بروح المبادرة الإيجابية.

وقد أكد المشاركون ضرورة تجديد العقليات والأجندات الحالية في المجتمعات الإسلامية ودولها ومنظماتها الدولية وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي التي هي أكبر منظمة دولية للعالم الإسلامي.

وقد أكدوا أن أفكار المسلمين وطاقاتهم ينبغي أن توجه إلى صياغة الأجوبة عوضا عن الاكتفاء بإعادة طرح الأسئلة.

وما نحتاجه هو تغيير نابع من العالم الإسلامي وليس تغييرا مفروضا من خارجه. وهذا أمر يقتضي التحلي بالانفتاح والوعي الفكري والإرادة السياسية والروح القيادية أكثر مما تجلى خلال ما مر من أزمات.

وإن غياب العمل الموحد لتحقيق هذا الهدف في الوقت المناسب من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير مقصودة قد تنجم عنها موجات جديدة من التدمير والاستلاب واليأس والارتباك والتبعية في العالم الإسلامي.

وما نحتاجه هو رؤية تستجيب لهذه التحديات وتمكننا من بناء مستقبل مشرق للمسلمين في جميع أنحاء العالم، تتجلى في رؤيةٍ لعالم إسلامي موحد في القلوب والأفكار والأعمال، وفي مجموعة شعوبٍ ودولٍ تتسم بالعدالة والتنمية والسلطة المعنوية. وهي رؤية لعالمٍ إسلامي ذي مكانة دولية فعالة، من خلال منظمة تتصف بالفعالية والكفاءة والقوة.

وفي هذا المنعطف، قدم العلماء والمفكرون أجندة استشرافية للعمل. وهذه الأجندة تمثل خطوات كبيرة يجب اتخاذها بغية الابتعاد عن أوجه القصور والتطلع إلى رؤية العالم الإسلامي الموحد والقوي.

ومن ثم ركزت جميع هذه المداولات على موضوع إعادة تشكيل المنظمة لتصبح صوت العالم الإسلامي وأداته. وقد وضعت هذه الرؤية الجديدة بهدف دعوة دول المنظمة إلى إدخال إصلاح جذري على منظمتها الدولية من خلال أن يعهد لها بمهام جديدة تماما من شأنها خدمة مصالح الأمة حالاً ومستقبلا.

وعلى ضوء ما سبق، فإن هناك حاجة إلى تجديد رسالة المنظمة بما يتضمن مراجعة مهامها ونطاق نشاطاتها وهيكلتها وطرق توظيف العاملين فيها وعلاقاتها الداخلية والخارجية ومستوى أدائها على نحو يتماشى مع الرؤية والمهمة الجديدتين، كما أن على منظمة المؤتمر الإسلامي الجديدة القائمة على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية والمرونة والمبادرة، أن تبادر إلى التعامل مع المشاكل الملحة التي نواجهها في يومنا وعصرنا.

وسيكون للمنظمة الجديدة نطاق أوسع وأشمل من النشاطات يشمل الرصد والتنسيق ووضع الخطط والدفاع، ورفع مستوى الوعي بشأن مواضيع هامة جدا من قبيل درء النزاعات وإدارتها، وشئون الأقليات، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوحيد السياسات، والتنمية الاقتصادية والتجارية والعلوم والأبحاث والتعليم والقضايا الثقافية وحقوق النساء والأطفال ونبذ التطرف بجميع أنواعه والتخفيف من حدة التوتر الديني والطائفي والعرقي من خلال الإرشاد الذي يتولاه العلماء والزعماء.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن إصلاح المنظمة يقتضي تعريف مهامها ووضعها وهيكلها وفقاً للمبادئ والتطلعات المشتركة للدول الإسلامية ومجتمعاتها.

إن منظمة دولية تمتلك هذه الصفات، بموظفين أكفاء عُيّنوا لجدارتهم، منظمة ذات موارد مالية كافية، تستطيع وحدها أن تستجيب لهذه الرؤية وأن تعمل لتسهيل تنفيذ خطة العمل من أجل مستقبل البلدان الإسلامية.

ولن يتسنى تأدية هذه الرسالة إلا من خلال منظمة مؤتمر إسلامي جديدة متطورة، ومستلهمة الوسطية المستنيرة، باعتبارها قاعدة عمل مشترك للبلدان الإسلامية، وتمثل العالم الإسلامي التمثيل الأفضل في المحافل الدولية.

وفي الختام فإن الجميع يتطلع إلى أن يرى نهاية لنهج سلبي انعزالي أمام التحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم. إننا نريد توحيد أصواتنا وأعمالنا، ولا غنى لنا عن منظمة جديدة لها مهمة وهيكل جديد لتحقيق هذه الرؤية. وستكون المنظمة الجديدة مفتاحا لتحقيق مستقبل واعد أكثر إشراقا لمئات الملايين في أنحاء العالم. وسيكون نجاحها تاريخيا ليس للمسلمين وحدهم بل للبشرية جمعاء.

المرفق الخامس

تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف المقدم إلى القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة

مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية
5 و 6 ذو القعدة 1426هـ (الموافق 7 و 8 ديسمبر 2005م)

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية:

شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة في الفترة الأخيرة وذلك اثر تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لمخططها أحادي الجانب بإعادة انتشار قواتها خارج قطاع غزة وتفكيك جميع مستوطناتها في قطاع غزة ورحيل مستوطنيها عنها وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية. وقد قامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بجهود حثيثة أسفرت عن وصول الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق حول المعابر البرية التي تربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية، والممر الآمن الذي يربط قطاع غزة بالضفة الغربية.

وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلا أن إسرائيل أقدمت مؤخراً على اتخاذ إجراءات تهدف إلى خلق منطقة عازلة شمالي قطاع غزة بعرض مئات الأمتار داخل الأراضي الفلسطينية، وواصلت قواتها قصف مناطق عدة في قطاع غزة مستخدمة في ذلك الطائرات والدبابات والمدافع مما أدى إلى سقوط العشرات من الشهداء والجرحى. وقد انتقد السيد جيمس ولفنسون ممثل اللجنة الرباعية الإجراءات الإسرائيلية ووصف إسرائيل بأنها تتصرف وكأنه لم يكن هناك انسحاب من قطاع غزة ، كما أعلن السيد ولفنسون أن إسرائيل طلبت وقف الدراسة الأولية التي يجريها البنك الدولي لربط الضفة الغربية بقطاع غزة.

إضافة إلى ذلك استمرت إسرائيل في اقتحام المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة وارتكبت المزيد من أعمال القتل والاغتيالات وشنت حملات اعتقال واسعة وواصلت فرض العقوبات الجماعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. كما واصلت إسرائيل بناء المستوطنات والجدار وإقامة الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية التي تقيّد حركة المواطنين. وضمن هذا السياق أقدمت إسرائيل على تخصيص طرق عديدة في الضفة الغربية لاستخدام المستوطنين اليهود ومنعت الفلسطينيين من استخدامها ضمن خطة فصل عنصري كشف النقاب عنها مؤخراً تهدف إلى خلق وقائع جديدة على الأرض. وسيتم ضمن هذا المخطط مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بغية شق

مزيد من الطرق لاستخدامات المستوطنين وإنشاء معابر وبوابات ومراكز مراقبة لحركة الفلسطينيين الذين لن يكون بمقدورهم استخدام هذه الطرق.

الخسائر الاقتصادية

أما على صعيد الخسائر الاقتصادية فقد أصدر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني تقريراً ذكر فيه أن قيمة الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية قد بلغت 15 مليارا و633 مليون دولار جرّاء إجراءات إسرائيل من حصار وعقوبات جماعية وقصف وتدمير للبنى التحتية والأملاك العامة والخاصة. ووفقاً للتقرير فقد انخفض الناتج المحلي في فلسطين بنسبة 40% والصادرات بنسبة 54% في حين انخفض حجم الاستثمارات بقيمة 145 مليون دولار وارتفعت نسبة البطالة من 10% قبل الانتفاضة إلى 27% بعدها، وفقدت 67% من العائلات الفلسطينية نصف دخلها. وقد ألحقت العمليات العسكرية الإسرائيلية أضراراً بأكثر من 9000 مصنع منها 430 مصنعا دمرت تدميراً كاملاً وأغلقت 1720 منشأة اقتصادية فلسطينية كنتيجة مباشرة للجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وقد خسرت العمالة الفلسطينية حوالي 3 مليارات و800 مليون دولار جرّاء عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم بسبب الحواجز العسكرية والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على مدنهم وقراهم. كما بلغت خسائر صافي الدخل والإنتاج المحليين 9 مليارات و163 مليون دولار.

الاستيطان والجدار:

بالرغم من قيام إسرائيل بإجلاء مستوطنيها عن مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، إلا أنها استمرت في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية حيث كشف النقاب مؤخراً عن ارتفاع ملحوظ في عدد المستوطنين في الضفة الغربية إذ وصل عددهم أكثر من 260 ألف مستوطن وكذلك أكثر من 180 ألف مستوطن يعيشون في أحد عشر حياً استيطانياً منتشرة داخل وحول مدينة القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967م.

وقد شملت حركة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية مؤخراً مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين حيث تمّ مصادرة أراضٍ فلسطينية واقعة جنوبي مدينة الخليل من اجل توسيع المستوطنات الواقعة هناك وكذلك تم مصادرة مساحات من الأراضي لتوسيع مستوطنة رامات يشاي الواقعة في قلب مدينة الخليل. وقد كشف النقاب مؤخراً عن أن حظر التجول المتواصل والعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين في مدينة الخليل أدت إلى طرد ثلاثين ألف فلسطيني من منازلهم في البلدة القديمة من المدينة والاستيلاء على منازلهم وجلب آلاف المستوطنين مكانهم، الأمر الذي يعتبر عملية تطهير عرقي تهدف إلى تهويد مدينة الخليل وفرض حقائق على الأرض تعيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كذلك قامت إسرائيل بمصادرة أراضٍ لشق طريق التفافي لخدمة عدد من

المستوطنات الواقعة جنوب غرب مدينة قلقيلية وتمّ مصادرة مساحات إضافية لتوسيع مستوطنة "عناب" المقامة على أراضي مدينة طولكرم إضافة إلى مصادرة مئات الدونمات من أراضي مدينتي نابلس وبيت لحم لإقامة مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري. وقد نشرت السلطة الفلسطينية تقريراً أفاد بزيادة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بنسبة مئة بالمئة خلال شهر تموز/يوليو مقارنة بالزيادة التي شهدتها تلك النشاطات خلال شهر حزيران/يونيو. وقد كشف النقاب مؤخراً عن قرار حكومي إسرائيلي بتعزيز الاستيطان في غور الأردن وتمّ تخصيص 20 مليون دولار لمشروع استيطاني يقام ما بين 2005-2006.

أما على صعيد بناء جدار الفصل العنصري فقد سرّعت إسرائيل من بناء مقاطع جديدة من هذا الجدار خصوصاً حول مدينة القدس المحتلة حيث يجري بناء مقاطع جديدة تهدف إلى وصل مستوطنة معاليه أدوميم بمدينة القدس المحتلة الأمر الذي يعني مصادرة 12 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى حدود البلدية المصطنعة.

وقد أكملت سلطات الاحتلال بناء معظم مسار الجدار جنوب مدينة القدس بشكل أبقى مدينتي بيت لحم وبيت جالا خلف جدار يبلغ ارتفاعه 11 متراً واقتطع آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين وحوّل مدينة مهد المسيح إلى مدينة خالية من السياح وعزلها بالكامل عن مدينة القدس. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتحويل مسجد بلال بن رباح الواقع شمال مدينة بيت لحم إلى كنيس يهودي وضمه إلى إسرائيل.

أما في شمال مدينة القدس المحتلة فقد أكملت إسرائيل بناء مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري مما أدى إلى عزل القرى الفلسطينية الواقعة شمال غرب القدس وتحويلها إلى بانتوستانات معزولة محاطة بالجدران من الجهات الأربع. وقد شارفت إسرائيل على الانتهاء من تحويل الحاجز العسكري في قلنديا شمال مدينة القدس إلى معبر حدودي دائم يفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني. هذا وقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً عن عزم حكومته الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية والجولان وكذلك مواصلة استكمال بناء الجدار.

مدينة القدس :

واصلت إسرائيل حصار مدينة القدس المحتلة ومنع الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إليها، واستمرت في فرض قيود صارمة على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك حيث منع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة من دخوله والصلاة فيه خلال شهر رمضان المبارك.

وضمن سعي إسرائيل المتواصل لتغيير معالم مدينة القدس المحتلة والتدخل في شؤون الأوقاف الإسلامية من أجل بسط سيطرتها على الأماكن الدينية والمقدسات الإسلامية، أصدرت دائرة الآثار الإسرائيلية تقريراً ادعت فيه أن

الأسوار المحيطة بمدينة القدس تعاني من تصدعات خطيرة تعرض أقسام كبيرة منها لخطر الانهيار. وقد ردت دائرة الأوقاف الإسلامية بأن التقرير الإسرائيلي يخفي وراءه نية سلطات الاحتلال للتدخل في أعمال ترميم الأماكن التاريخية بشكل يخدم مصالح إسرائيل في تغيير معالم المدينة المقدسة وتهويدها. وقد أصدر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بياناً صحفياً يوم 20 نوفمبر 2005م حول الأوضاع التي آلت إليها الأماكن المقدسة والمآثر التاريخية في مدينة القدس بسبب الإجراءات الإسرائيلية والحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك وأسوار البلدة القديمة، وأكد البيان استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بما يلزم من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية بمدينة القدس بما في ذلك ترميم وصيانة أماكنها الدينية والتاريخية.

كما سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية في شهر أكتوبر الماضي لمجموعة من غلاة المتطرفين الإسرائيليين بالدخول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه وذلك للمرة الأولى منذ عام 1967 وقد جاءت الخطوة الإسرائيلية هذه بعد أن تكرر إعلان المجموعات اليهودية المتطرفة نيتها المساس بمسرى الرسول عليه السلام وبعد أن كشف النقاب مؤخراً عن نوايا المتطرفين للاعتداء المسجد الأقصى المبارك بالمتفجرات.

كما استمرت إسرائيل في محاولاتها لعزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني وتغيير معالمها الحضارية والجغرافية والديمغرافية، حيث أكملت بناء نحو 70 في المئة من الجدار العازل الذي يلف المدينة المقدسة بطول 130 كلم فيما يسمى إسرائيلياً ب" حاضن القدس" سيضم داخله نحو 20 مستوطنة ويعزل بداخله 250 ألف مقدسي عن محيطهم الجغرافي والديمغرافي ويحول القدس الشرقية إلى مجموعة من الأحياء الفقيرة المعزولة.

أما على صعيد الاستيطان داخل مدينة القدس فقد تصاعدت الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية حيث كشف النقاب عن قيام الجمعية الاستيطانية المسماة بجمعية تطوير البلدة القديمة بتسجيل 1300 عقاراً فلسطينياً بأسماء يهودية في سجلات الأراضي بغية تهويد المدينة المقدسة. كما أعلن مؤخراً عن تخصيص الحكومة الإسرائيلية لمبلغ 15 مليون دولار لتعزيز الاستيطان اليهودي في مدينة القدس ضمن مخطط يهدف إلى إنشاء مشاريع استيطانية إسرائيلية وتحول دون الامتداد السكني الفلسطيني، ومن هذه المشاريع بناء متنزه وبؤر سياحية حول البلدة القديمة بما في ذلك مركز سياحي على سفح جبل الزيتون وتحويل مغارة سليمان " التي أقام فيها المستوطنون بؤرة استيطانية" وحولوها إلى قاعة مسرح إضافة إلى إنشاء طريق لربط البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة بالمستعمرات الكبرى المحيطة بالمدينة المقدسة. ولعل الأخطر في محاولات إسرائيل الأخيرة كان إعلان حكومتها عن تخصيص مبلغ مئة مليون دولار لترميم مبان وطرق في مدينة القدس المحتلة وإبراز المعمار اليهودي فيها ضمن سعي إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة.

وقد صادقت بلدية الاحتلال في مدينة القدس على مخطط استيطاني جديد لإقامة مئة وحدة سكنية وفندق لليهود في منطقة جبل المكبر جنوب شرق القدس وذلك على مساحة 48 ألف متر مربع، خصص نصفها لإقامة كنيس ومنازل استيطانية والباقي لإقامة فندق يشرف على المدينة المقدسة من الجهة الجنوبية الشرقية.

وقد أعلنت إسرائيل مؤخراً عن نيتها إقامة بؤرة استيطانية في قلب باب الساهرة داخل أسوار البلدة القديمة وإقامة كنيس يهودي تعلوه قبة ذهبية تحاكي قبة الصخرة المشرفة في محاولة لتهويد المدينة المقدسة ليس جغرافياً وديمغرافياً فقط، بل ثقافياً أيضاً. إلى جانب ذلك، وزعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر هدم لأكثر من 120 منزلاً فلسطينياً في قرية سلوان الواقعة جنوب أسوار مدينة القدس القديمة وذلك بحجة إقامة منتزه والحفاظ على آثار يهودية مزعومة.

التحركات السياسية :

لقد شكل التصعيد الإسرائيلي الأخير ضربة حقيقية لجهود السلام الدولية والإقليمية واضعف آمال الفلسطينيين بتحقيق تقدم جدّي في العملية السلمية. وقد شهدت المنطقة تحركات سياسية عدة لتحريك عملية السلام كان أبرزها جولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عدد من العواصم الأوروبية والعربية والعاصمة الأمريكية واشنطن واجتماعه بالرئيس الأمريكي.

وفي إطار التحرك الإسلامي لنصرة الحق الفلسطيني، وتنفيذاً لما جاء في البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية الذي انعقد في صنعاء، قام الوفد الوزاري الإسلامي المشكّل من كل من المملكة المغربية والجمهورية اليمنية والسنغال وماليزيا والجمهورية التركية وفلسطين والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعقد لقاءات واتصالات مع أطراف اللجنة الرباعية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين حيث عقدت لقاءات مع كلٍّ من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي انان والسيد سيرغي لافروف وزير خارجية الاتحاد الروسي وخافير سولانا المنسق الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي وتم التركيز في هذه اللّقاءات على قضية القدس وما تتعرض له من مخاطر. كما جرى التأكيد أن القدس قضية مركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأنها قضية دولية تهم جميع دول العالم. وطالب الوفد خلال اجتماعاته بالعمل على وقف الانتهاكات الإسرائيلية والحصار المفروض على مدينة القدس ورفض إجراءات إسرائيل الرامية إلى تهويدها وتغيير معالمها، وضرورة وقف بناء جدار الفصل وأعمال الاستيطان بما فيها قرار إسرائيل ربط مستعمرة معاليه أدوميم بالقدس الذي يستبق مفاوضات الوضع النهائي ويخلق واقعا يحول دون إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط. وسوف يواصل الوفد الوزاري الإسلامي استكمال مهمته وذلك بإجراء المزيد من اللّقاءات في كل من واشنطن ولندن والفاتيكان.

زيارة الأمين العام لفلسطين:

قام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة إلى فلسطين في شهر مايو الماضي حيث اجتمع إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء أحمد قريع وعدد من الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بحث الأمين العام مع القيادة الفلسطينية الأوضاع التي تمر بها القضية الفلسطينية وسبل دعم الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل نيل حقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما قام الأمين العام بزيارة مدينة القدس

الشريف واجتمع مع القيادات السياسية والدينية في المدينة المقدسة وأضطلع على ما تعانيه المدينة المقدسة جراء الحصار والإجراءات الإسرائيلية.

لقد أصبح حال مدينة القدس اليوم أخطر من مما يبدو، فالمدينة المقدسة في مرحلة هي الأصعب في تاريخها وتمر في حالة احتضار بسبب القمع والعزل والحصار. والوجود العربي الإسلامي هو في اضمحلال مستمر نتيجة للسياسة المبرمجة التي تنتهجها إسرائيل والتي تصب في إطار تهويد المدينة وفرض الحقائق على الأرض لتصبح غير قابلة للتعديل، وعليه فإن مواجهة هذه السياسة تتطلب سياسة مواجهة وبرنامج لعمل منهجي يهدف للحد من تسارع عملية التهويد الجارية لإحداث أكبر وأعمق تغيير ممكن.

إن الحفاظ على الطابع العربي والإسلامي للمدينة المقدسة مرتبط بالحفاظ على الوجود الإنساني فيها باعتبار أن ذلك الضمان الوحيد دون استكمال هذا المخطط. ويتطلب ذلك تحسين شروط هذا الوجود وتعزيز المقدرات المادية لاستمراره وصموده والحفاظ على المؤسسات المقدسية التي تتولى هذه المسؤولية وذلك في إطار برنامج منتظم لدعم القدس يراعي الأولويات وخصوصاً المتعلقة بالاحتياجات الأساسية وعلى رأسها السكن والتعليم والصحة والثقافة والمحافظة على الطابع والهوية الإسلامية للمدينة المقدسة.

هذا وقد تم البحث مع المسؤولين الفلسطينيين فيما يمكن أن تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات والهيئات والمنظمات التابعة لها في دعم وتعزيز المدينة المقدسة والمقدسيين. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على مشاركة مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية " إرسيكا" في أعمال ترميم بالمدينة بالتعاون مع جامعة القدس.

يقدم الأمين العام هذا التقرير إلى الدورة الاستثنائية الثالثة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنه.

المرفق السادس

توصيات لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

مقدمة

يواجه العالم الإسلامي في المرحلة الراهنة تحديات هائلة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والفكري والأيديولوجي والعلمي والتكنولوجي والإعلامي والتنظيمي. وكان على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تشكل بالفعل عنصراً هاماً في توجيه المساعدة للعالم الإسلامي لتمكينه من رفع جميع هذه التحديات.

وبناء على القرار (45/10-P(IS، قررت الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي تكوين لجنة الشخصيات البارزة بهدف << وضع استراتيجية وخطة عمل كفيلين بتمكين الأُمة الإسلامية من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين وإعداد خطة شاملة تسعى، في العالم عامة وفي المجتمعات الإسلامية خاصة، إلى تطوير سياسات وبرامج تنمية الوسطية المستنيرة وإعداد توصيات لإصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها >>.

وتتكون اللجنة من سبعة عشر عضوا (باكستان وغامبيا وماليزيا وإندونيسيا وإيران والسودان والمملكة العربية السعودية والمغرب وقطر واليمن وبوركينا فاسو والسنغال ونيجيريا وتركيا وكازاخستان وفلسطين ومصر) (انظر القائمة الملحقة)، وقد اجتمعت اللجنة أول الأمر برئاسة ماليزيا من الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م في بوتراجايا ثم في إسلام آباد يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ لإعداد الصياغة النهائية لتوصياتها.

وتم تجميع توصيات اللجنة في الوثائق الثلاث التالية:

١ - تحديات القرن الحادي والعشرين

٢ - سياسة وبرنامج تطوير الوسطية المستنيرة

٣ - إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها

وبناء على الصلاحيات المخولة لها من قبل القمة العاشرة المنعقدة في بوتراجايا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) والتوصية التي قدمتها في هذا الشأن خلال اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فإن اللجنة ترفع كافة هذه الوثائق مرفقة بالتوصيات ذات الصلة إلى أنظار الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي الذي سينعقد بمكة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وذلك من أجل بحثها والموافقة عليها وتنفيذها.

إسلام آباد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥

الوثيقة ١

تحديات القرن الحادي والعشرين

١ - التحديات السياسية

١ - استمرار وضع التهميش للأُمة الإسلامية وإبعادها عن التأثير في مجريات السياسة الدولية.

٢ - تفاقم الهوة بين الحاكمين والمحكومين في البلدان الإسلامية مما أدى بالتأكيد إلى انعاكسات سياسية واقتصادية وثقافية على الأُمة الإسلامية.

٣ - عدم قدرة البلدان الإسلامية على ممارسة الحكم الرشيد والشفافية.

التوصيات

١ - وضع وتنفيذ ممارسات توافقية جيدة لمحاربة الرشوة وتنمية روح المسؤولية والشفافية داخل القطاع العام والخاص.

٢ - دراسة أفضل الممارسات المتبعة داخل بلدان المنظمة في مجال الحكم بما في ذلك الطرق والوسائل الكفيلة بتنمية قدرات الدول الأعضاء الأقل نمواً.

٣ - تطوير الديمقراطية والمجتمع المدني والمشاركة السياسة واحترام حقوق الإنسان.

٤ - حث الدول الأعضاء على القيام بدور أكثر فاعلية داخل المنظمات الدولية.

٥ - ضرورة مساندة الدول الأعضاء بالمنظمة لمرشحي البلدان الأعضاء للمناصب الدولية.

٦ - ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بشكل أكبر في عملية إصلاح منظمة الأُمم المتحدة وخاصة الحرص على تمثيل ملائم للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي داخل مجلس الأمن.

٧ - وضع تنسيق أكثر ديناميكية للدفاع عن القضايا العادلة للشعوب المسلمة التي تعيش تحت نير الاحتلال.

٨ - العمل على تحسين أوضاع الجاليات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

٩ - إعداد مخطط للاندماج التدريجي لمنظمة المؤتمر الإسلامي على غرار باقي الكيانات الجهوية لتمكين الأمة من رفع التحديات والاستجابة لتطلبات العولمة في القرن الحادي والعشرين.

الهيئات التنفيذية

١ - مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٢ - الأمانة العامة.

٣ - البعثة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وجنيف وكذلك فيينا وبروكسيل عند تأسيسهما.

٤ - فريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية في جنيف.

٢ - التحديات الأمنية

١ - النزاعات بين الشعوب الإسلامية.

٢ - الاحتلال الأجنبي لعدد من بلدان العالم الإسلامي.

٣ - التوترات الناجمة عن أوضاع الأقليات المسلمة في عدد من البلدان غير الأعضاء.

٤ - نزعات التطرف الناجمة عن الشعور بالظلم والإحباط واليأس.

التوصيات

١ - تطوير التدابير اللازمة لإعادة الثقة وتنمية نظام للأمن الجماعي يحتم على جميع الدول الإسلامية الانصياع إليه على مستوى دولي بغية تجنب الخلافات والنزاعات.

٢ - تفعيل القرار القاضي بخلق المحكمة الإسلامية للعدل.

ضرورة محاربة نزعة شريحة من مكونات الأُمة التي تلجأ إلى الإرهاب والعنف، وذلك بمختلف الوسائل، ومن بينها:

- إقناع الدول العظمى بالتصدي للأسباب العميقة للإرهاب.
- تشجيع التأويل الصحيح لتعاليم الدين الإسلامي التي تنادي بالسلم وعدم العنف وتبسط المبادئ أو البرامج الهادفة إلى تطوير حضارة إسلامية متوازنة ومعاصرة ومتماسكة (الإسلام الحضاري).

الهيئات التنفيذية

١ - القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٢ - الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣ - فريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي للسلم والأمن في نيويورك وفريق العمل لنزع السلاح في جنيف.

٤ - جهاز خبراء لمنظمة المؤتمر الإسلامي — Think Tank (عند إنشائه)، الجامعات ووسائل الإعلام.

٣ - التحديات الاقتصادية

١ - الإخفاق في تطوير وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة على مستوى بلدان المنظمة.

٢ - الإخفاق في القضاء على الفقر والرشوة والأمراض وفي ضمان الحقوق الأساسية وتلبية الحاجات الرئيسية.

٣ - الإخفاق في تنمية تعاون اقتصادي قوي رغم الثروات الطبيعية البشرية الهائلة.

٤ - العولمة وضرورة احتواء آثارها السلبية.

التوصيات

١ - استئصال الفقر باللجوء إلى عدد من التدابير مثل تقوية القدرات، والقروض الصغرى وإصلاح المقاولات الصغيرة والمتوسطة والإصلاح الزراعي.

٢ - تنمية التعاون الاقتصادي والتنسيق بين الدول الأعضاء لكي تتمكن من تخطيط وتدبير مواردها الطبيعية والبيئية بكل فعالية وتحقيق تكامل اقتصادي أفضل.

٣ - حث الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على كافة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ - تشجيع التكامل والتنمية الاقتصادية الجهوية عن طريق اتفاقيات للتبادل الحر والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة وباقي الأنشطة الهادفة إلى تشجيع التجارة والتنمية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - تشجيع برامج التعاون المؤسساتي بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأُمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة الثمانية.

٦ - ضرورة حضور الأمانة العامة في مجلس المحافظين للبنك الإسلامي للتنمية.

الهيئات التنفيذية

١ - الأمانة العامة

٢ - البنك الإسلامي للتنمية

٣ - المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

٤ - التربية والعلم والتكنولوجيا

التحديات

١ - تدني مستوى الإسهام في العلم والتكنولوجيا وخاصة في مجال البحث والتنمية.

٢ - انعدام تعليم ذي جودة وعيوب أخرى تشوب النظام التربوي.

٣ - الإخفاق في إنتاج أفكار مبدعة مجددة.

التوصيات

١ - الزيادة في مخصصات الميزانية بقدر كبير لضمان تعليم جيد وتطوير البحث والتنمية.

٢ - تشجيع القطاع الخاص والمشاركة في البحث والتنمية.

٣ - إنشاء اتحاد للتعليم العالي لتنمية البحث العلمي في الدول الأعضاء في المنظمة وخلق فرص أكاديمية فيها لفائدة الطلبة المسلمين الذي لا يستطيعون متابعة دراستهم العليا بالجامعات الغربية بسبب الصعوبات الناجمة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤ - تنمية تبادل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - تعزيز دور الكومستيك على الصعيد المؤسساتي والمالي.

٦ - تشجيع الانفتاح والفكر النقدي داخل النظام التربوي.

٧ - حث منظمة المؤتمر الإسلامي على تطوير المناهج الجامعية المعيارية بغية إزالة الأحكام المسبقة المتبادلة ومطالبة الأمين العام بالاتصال بالبلدان الغربية لإقناعهم بترك الأفكار الجاهزة حول الإسلام والتي تتكاثر في كتبهم المدرسية.

٨ - اتخاذ مبادرات خاصة لتعليم البنات ومحاربة الأُمية عند النساء.

٩ - تحديث المناهج التعليمية في المدارس الدينية.

الهيئات التنفيذية

١ - كومستيك

٢ - الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في داكا

٣ - صندوق البنك الإسلامي للبنية التحتية

٤ - البنك الإسلامي للتنمية

٥ - الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

٥ - الإعـــلام

تشويه صورة الإسلام والمسلمين وتصويرهم في قوالب سلبية لا تتغير

التوصيات

١ - تعزيز فهم وتأويل العقيدة الإسلامية بغية تحسين صورتها لدى الآخرين.

٢ - تصور استراتيجية إعلامية ملائمة، بما في ذلك اللجوء إلى مؤسسات مهنية لتحسين صورة الإسلام والمسلمين في الغرب وباقي بلدان العالم غير الإسلامية.

٣ - إقامة علاقات عمل وتنسيق أفضل بين إدارة الإعلام بمنظمة المؤتمر الإسلامي ووسائل الإعلام الوطنية في الدول الأعضاء.

الهيئات التنفيذية

١ - الأمانة العامة

٢ - الإيسيسكو

٣ - وكالة الأنباء الإسلامية الدولية

الوثيقة ٢

السياسات والبرامج الاستراتيجية لتعزيز الوسطية المستنيرة

تمهيد

يعتمد برنامج الوسطية المستنيرة على منهجيتين:

(أ) معالجة المشاكل الداخلية للبلدان الإسلامية بإصلاح النظام التربوي والقضاء على التطرف والعنف الطائفي.

(ب) التركيز على الالتزام المعنوي للدول العظمى الغربية التي ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الظلم والقمع والعدوان في العالم، بتقديم مساعدتها الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفقر في بلدان الجنوب.

١ - تعريف الوسطية المستنيرة

تستمد فكرة الوسطية المستنيرة جذورها من:

(أ) الوصف القرآني للأُمة الإسلامية باعتبارها ''أُمة وسطاً'' (سورة البقرة آية ١٤٣).

(ب) أمر القرآن بتجنب الممارسات الدينية المتطرفة (سورة الأنعام آية ١٥٣).

(ج) القاعدة المنبثقة من الحديث الشريف ''خير الأمور أوسطها''.

(د) الأهمية التي يوليها الإسلام للبحث عن المعرفة في العالم الذي نعيش فيه كي تنير لنا هذه المعرفة سبيلنا في هذه الحياة.

إن جوهر الوسطية المستنيرة يكمن في تجنب مختلف صور التطرف الذي قد يؤدي (أو لا يؤدي بالضرورة) إلى المعاناة والمتاعب للشخص نفسه أو للآخرين. ومن بين أهم مميزات المؤمن، الموقف أو السلوك المعتدل الذي ينطوي على المبادئ العقلية التي ينادي بها القرآن والأحاديث الصحيحة والحكمة. إلا أن الوسطية لا تعني المجازفة بالمبادئ أو الواجبات الدينية.

٢ - السياسة الداخلية

(أ) التدابير الواجب اتخاذها فوراً

- رفض الإرهاب وإقصاء المنظمات الإرهابية

- رفض التطرف الديني والنزعات الراديكالية الدينية
- رفض التطرف والنزعات الراديكالية العلمانية
- تطوير مبدأ وممارسة الوسطية في الحياة الدينية
- تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين أمام القانون.
- تشجيع المشاركة العامة وتمثيلية الحكومة والإصلاحات الديمقراطية.
- تطبيق مبادئ فصل السلطات واستقلال القضاء وسيادة العدالة.
- تطوير مخطط التكامل الوطني لمحاربة واستئصال الرشوة وسوء التدبير في القطاعين العام والخاص.
- تنمية حوار الأديان والثقافات بين الشرق والغرب.
- تطوير فكرة الجهاد السلمي بمختلف أبعاده، أي، الجهاد الاقتصادي والجهاد التربوي والجهاد الفكري والبيئي والجهاد الأخلاقي والجهاد ضد الفقر والإجرام والمخدرات.

(ب) **الأولويات المطلقة**

- تطوير منهج شامل ومتناسق وعصري (منهج حضاري) لتنمية المجتمع الإسلامي، وذلك باعتباره استراتيجية لتحقيق أهداف الوسطية المستنيرة. ويعتبر برنامج ''الإسلام الحضاري'' المطبَّق في ماليزيا مثالاً جيداً لهذا المنهج.
- تطوير مجتمع راع يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمحبة والمساواة.
- مراجعة وإصلاح التربية الدينية الإسلامية لجعلها تربية أكثر توازناً وتماسكاً، تشمل الأبعاد المرتبطة بفرض العين وفرض الكفاية.
- القضاء على الفقر والأمية وإلغاء تشغيل الأطفال واستغلالهم.
- تطوير برامج التلفزة والأفلام ومواقع الانترنيت التي تحترم الأخلاق وإبعاد العناصر التي لها أثر سلبي.
- منع الفتنة والممارسات والثقافات المنحرفة من طرف السلطات الدينية.
- تحريم السلطات الدينية للتعاليم والممارسات والطقوس المنحرفة.

(ج) **على الأمد الطويل**

- العمل على تطوير تعليم متواصل وبروز مجتمع متعلم.
- تشجيع القيم الأخلاقية السامية في جميع مراحل الحياة الاجتماعية والوطنية بهدف خلق مجتمع فاضل.
- تغيير العقليات الضيقة المتحجرة للجماعات الإسلامية.
- تشجيع المساهمة الإيجابية للحضارة الإسلامية في أسبانيا ودورها في الحضارة الغربية والإنسانية عامة من حيث التسامح والتعايش السلمي للأديان الإبراهيمية الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية) وتنمية العلم والتكنولوجيا من طرف العلماء المسلمين.

٣ - السياسة الخارجية

(أ) **الأعمال الواجب القيام بها حالاً**

- تجنب المواجهة والاستسلام أمام الدول العظمى الغربية.
- توطيد العلاقات القائمة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأُوروبي وإقامة حوار مع اليابان وكوريا والصين وأمريكا اللاتينية.
- رفض الخلط بين الإسلام والإرهاب.
- خلق مناخ ملائم لحث الدول الغربية أو الواقعة شرق آسيا على تقديم المساعدة وتمويل أو تحويل التكنولوجيا التي تتوفر عليها قصد تحسين أو تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الإسلامية.
- تقديم صورة مشرقة ومتوازنة عن القيم والمبادئ الحقيقية للإسلام وذلك عن طريق مختلف الوسائل والقنوات الموجودة.

(ب) **الأسبقية المطلقة**

- التوضيح للقادة الغربيين وعامة الناس بأن: الإسلام قام بدور إيجابي في ازدهار الحضارة الغربية المعاصرة، وأنهم في المقابل ملتزمون أخلاقيا بتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان الجنوب.

- لفت أنظار المجتمع الدولي إلى الأخطار التي تمثلها الصهيونية والاتجاهات المحافظة الجديدة والحركات الإنجيلية المسيحية العدوانية والتطرف اليهودي والتطرف الهندي والتطرف العلماني في مجال الشؤون الدولية وفي إطار ''الحرب ضد الإرهاب''.
- المراهنة على الدبلوماسية ومحاكم العدل الدولية والامتناع عن اللجوء إلى القوة والإجراءات الانفرادية لحل الأزمات الدولية.

(ج) على الأمد الطويل

- ترسيخ مبادئ التضامن الدولي لتقليص الفجوة الاقتصادية والثقافية بين الأغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب.

٤ - البرامج

(أ) التعليم الديني الإسلامي

جنباً إلى جنب مع تعليم أصول الدين وشعائر العبادة، لا بد للتعليم الديني الإسلامي من العمل على ترقية الوعي بالأمور التالية:

- أن التوجيهات والتعاليم الإسلامية توجب على المسلم الالتزام بفضائل السلام والتوسط والتسامح والعمل على تحقيق قيم الشورى والعدالة والتوازن والصبر والحرية والمساواة والأخوة والرحمة.
- أن مقصد الإسلام في الأُمة الإسلامية أن تكون "خير أمة" من حيث حسن السلوك والإسهام المثالي فيما ينفع البشر وأن تكون "رحمة للعالمين " في إطار علاقتها بالآخرين. كما أن المسلمين مأمورون بطلب العلم والبحث عن الحكمة في أي حضارة من الحضارات شرقيها وغربيها.
- أن كل عمل سلمي وكفاح من أجل ترقية حال الأُمة وتقدمها ونفع الإنسانية يدخل في باب الجهاد.
- أن التنوع والتباين بين الأفراد والثقافات والأديان والحضارات ينبغي قبوله بوصفه سبيلاً لأن يتعلم البشر بعضهم من بعض وأن يحترموا ما بينهم من مظاهر الاختلاف وأن يطوروا فيما بينهم مسالك التفاعل السلمي والتعاون والحوار.

- أن الإسلام يعلي قيم الكرامة الإنسانية ويؤكد تساوي الفرص لكل البشر على اختلاف أديانهم سواء في إطار الصلات الشخصية أو في علاقات التسامح والتسالم بين مختلف العقائد أو فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار على المستوى الدولي.

- أن كل الأعمال النافعة التي يقوم بها المسلمون وكل البرامج والمساعي الحسنة التي تنفذها الحكومات الإسلامية لتحسين أوضاع الحياة للمسلمين كمياً ونوعياً، أو لتسريع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير، أو لتقديم صورة إيجابية ناصعة للإسلام والمسلمين للآخرين، كل ذلك يعد عبادة الله تعالى ويدخل ضمن المفهوم الإسلامي الشامل للعبادة.

- أن المرأة المسلمة تتساوى مع الرجل المسلم من حيث الحقوق التي أعطاها لها الإسلام، وأن طلب العلم فرض على كليهما، الأمر الذي يقتضي إتاحة الفرصة لهما ليبدع كل في مجال تخصصه.

- أن دراسة العلوم الطبيعية بمختلف فروعها أمر لازم لكل أطفال المسلمين لكي يدركوا آيات الله الباهرة في الطبيعة والكون كله ويستفيدوا منها لتحسين وترقية الحياة الإنسانية.

- أن هناك حاجة ملحة لتدريب عال ومناسب للمعلمين والمدرسين ولإنتاج كتب دراسية جديدة لكي يمكن إعداد الطفل المسلم لتحديات التعدد الديني والعولمة والاقتصاد المؤسس على المعرفة والعلم وثورة المعلومات ومجتمع الأخلاق والفضيلة.

(ب) مراكز البحوث الإسلامية والمفكرون والعلماء

- صياغة منهجية جديدة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية مستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث الفكري الإسلامي ومستفيدة من العلوم الاجتماعية المعاصرة وقائمة على فهم عميق وشامل لواقع العالم وواقع الأُمة.

- إنتاج كتب عن أمجاد الحضارة الإسلامية في الأندلس والبلقان وجنوب شرق آسيا وغيرها من بلدان العالم الإسلامي تبرز بوجه خاص ما كان بين الأديان والعقائد المختلفة من تسامح وتعايش سلمي، كما تبرز إسهامات المسلمين في تطوير العلوم والتقنية الحديثة.

- إبراز وإشاعة الجوانب الإيجابية للحداثة والتحديث التي تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية وتمييزها عن الجوانب السلبية.

- القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لبيان أن مبادئ الإسلامي وقيمه لا تصادم القيم الإنسانية السامية في خطاب الحداثة بل على العكس تتفق معها وتزكيها.
- إشاعة المبادئ الإسلامية المتعلقة باحترام التعدد والتنوع الديني والحضاري وبيان كيف تمت مراعاة هذه المبادئ في السلوك والممارسة عبر العصور. كما ينبغي إبراز ريادة العلماء والمفكرين المسلمين تاريخياً في مجال الحوار بين الحضارات والدراسة المقارنة للأديان.

(ج) **وسائل الإعلام**

- تطوير إمكانيات الإعلام الإسلامي (المطبوع والإلكتروني) لكي يصبح أداة قوية وناجعة لتعليم الأُمة وتثقيفها وتنويرها ومدها بعناصر القوة.
- مضاعفة النشر عن التعاليم والقيم الإسلامية بوسائل الطباعة والوسائط الإلكترونية من أجل ترقية الوعي بها بين شعوب العالم وفي صفوف الأُمة الإسلامية نفسها.

(د) **الاتصال والتواصل مع الآخرين وتنظيم الدعوة**

- إبراز الطابع العالمي الإنساني لقيم الإسلام وتعاليمه لغير المسلمين.
- ينبغي إبراز الإسلام والمسلمين كحضارة معاصرة تقدر وتحترم تنوع الثقافات والأديان والحضارات.
- العمل الجماعي للتصدي للحملات المعادية للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الدولية.
- تأكيد أن الحرب على الإرهاب لن يمكن كسبها إلا باتباع إجراءات متكاملة ومتوازنة تتمثل خاصة في المعالجة الجادة والمباشرة لجذور الإرهاب بما في ذلك الفقر وغياب التسامح والظلم والاحتلال الأجنبي.
- تحسين وتطوير مناهج الدعوة باستخدام الأساليب التقنية المتطورة لنشر رسالة الإسلام في صفوف الأُمة عبر وسائل الإعلام الجماهيري وخاصة الإنترنت.
- إشراك الصحفيين الدوليين في نشر الخطاب الفكري والإنساني للإسلام.

(هـ) **التربية والسلام**

- تحسين مستوى التعليم وتبني مناهج دراسية وكتب مدرسية أفضل للمؤسسات التعليمية الإسلامية في إطار المجهودات الهادفة إلى تأهيل الأُمة على التعامل مع انعكاسات العولمة سواء الإيجابية منها والسلبية.
- إدخال العلوم والتكنولوجيات الحديثة وكذلك تكنولوجيات الإعلام ضمن برامج المؤسسات التعليمية الإسلامية.

(و) **دور المرأة والطفل**

- مساندة جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاستقلال الذاتي للمرأة ودورها في المجتمع الإسلامي تماشياً لقيم المساواة والعدالة والقسط الإسلامية ومن أجل صلاح الجنس البشري.
- يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو لأي دولة عضو أن تنظم في فترات منتظمة، مؤتمرات دولية حول التقدم الذي حققته المرأة المسلمة في بلد إسلامي ما أو خارج العالم الإسلامي.

(ز) يتعين تنفيذ هذه التوصيات على الدول الأعضاء ويجب عليها السهر على إدماجها في أولوياتها وبرامجها الوطنية وتعمل عليها جماعياً بتنسيق من الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة تحت رعاية الأمين العام للمنظمة. وعلى هذا الأخير أن يقدم للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية تقارير دورية حول حالة التقدم المحقق في التنفيذ ويتلقى إذا دعت الحاجة، المعلومات المطلوبة ووجهات نظر واقتراحات الدول الأعضاء فيما يخص عملية تنفيذ التوصيات. بهذا الصدد توصي اللجنة الأمين العام بإقامة آلية للمساعدة على التطبيق والإعلام حول متابعة استراتيجية الوسطية المستنيرة التي اقترحها الرئيس الباكستاني برويز مشرف.

إصلاح وإعادة هيكلة المنظمة

التحديات

'١' وجود خلل بنيّوي وغياب الإرادة السياسية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

'٢' انقطاع المنظمة عن واقعها كمنظمة إسلامية وبالتالي ضرورة إصلاحها إصلاحاً حقيقياً.

'٣' عجز المنظمة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها والمتفق عليها.

'٤' العجز عن تنفيذ البرامج لعدم توفر إمكانات مالية.

توصيـــات

ميثاق المنظمة

'١' يجب إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي وإصلاحها وتنشيطها بما في ذلك تعديل الميثاق وتغيير اسم المنظمة.

'٢' الالتزام بمعايير العضوية حفاظاً على الطابع الإسلامي للمنظمة وتطويراً له.

مكتب الأمين العام

'١' لا بد من تقوية دور الأمين العام ومساندته مساندة تامة في القيام بمهامه، كما ينبغي تخويله الصلاحية الكاملة في تعيين موظفي المنظمة وإنهاء خدماتهم وكذلك في إعادة هيكلة الإدارات الموجودة.

'٢' ينبغي أن يخضع اختيار الأمانة العامة للموظفين لاعتبارات الأهلية والخبرة فقط، على أن يتم اختيارهم من بين مرشحي الدول الأعضاء التي تقوم بتسديد حصصها المالية في الميزانية بانتظام. كما ينبغي إعطاء موظفي الأمانة العامة حوافز مالية مغرية.

'٣' ينبغي أن ينظر الأمين العام في تعيين ممثلين شخصيين له لتقصى الحقائق وتسوية الخلافات والنزاعات.

'٤' لا بد من تقوية علاقات منظمة المؤتمر الإسلامي مع المنظمات الدولية والإقليمية الكبرى وتوظيفها التوظيف الأمثل لإسماع كلمة المسلمين والدفاع عن قضاياهم.

إدارات جديدة

'١' يجب على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تركز من جديد على قضايا جديدة مثل تسوية النزاعات، والحوار بين الأديان، ومكافحة (الإسلامو فوبيا،) وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والإدارة الرشيدة للحكم.

'٢' ينبغي أن تركز إعادة هيكلة الأمانة العامة على تعزيز قدراتها لتمكينها من التعامل بفعالية أكبر مع قضايا مثل الفكر الإسلامي، وتطوير الوسطية

المستنيرة، والتعليم العالي، مع العناية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا، والصحة وتنمية المرأة.

'٣' بناء على هذا لا بد للأمانة العامة من إنشاء أقسام وإدارات متخصصة في تسوية النزاعات، والوساطة المستنيرة، وتنمية المرأة، والمنظمات غير الحكومية، والأقليات المسلمة، والتخطيط الإستراتيجي، ومؤسسات التعليم العالي.

'٤' لا بد من تكوين جهاز خبراء إسلامي (Think-Tank) في إطار المنظمة من أجل ترويج الفكر الإسلامي والاستجابة الفعالة للتحديات الإيديولوجية والفكرية التي يطرحها القرن الحادي والعشرين وللتفاعل بصورة أكثر إيجابية مع جامعات الغرب ومفكريه ومثقفيه. وسيضم جهاز الخبراء هذا شخصيات ملمة بالمشاكل الخاصة التي تعانيها الجماعات المسلمة في المناطق والأقاليم التي تعيش فيها.

بعثات مراقبة جديدة للمنظمة

إنشاء بعثات مراقبة جديدة للمنظمة في الخارج.

إعادة هيكلة الإدارات الموجودة

'١' إعادة هيكلة إدارة الدعوة وإنشاء إدارة للدعوة ومكافحة معاداة الإسلام (الإسلاموفوبيا).

'٢' تفعيل وكالة الأنباء الإسلامية لعرض موقف المنظمة.

'٣' إنشاء إدارة إعلام قوية في الأمانة العامة لمساعدة الأمين العام على تحسين صورة المنظمة وتحديث محتويات موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.

'٤' تقوية إدارة فلسطين والقدس على ضوء الرؤية الجديدة للمنظمة.

تنفيذ القرارات

'١' يجب على الدول الأعضاء أن تبرهن على التزامها السياسي وتقدم الدعم المالي الضروري لتنفيذ قرارات القمة ومؤتمر وزراء الخارجية مع احترام الجدول الزمني المحدد لها.

'٢' لا بد من التعجيل بإنشاء جهاز تنفيذي يضم المجموعتين الثلاثين للقمة والمؤتمر الوزاري وكذلك بلد المقر والأمانة العامة من أجل السهر على تنفيذ قرارات القمة والقرارات الوزارية. وستدعى الدول الأعضاء المعنية للمشاركة في الاجتماعات الخاصة بهذا الشأن.

'٣' سيتم إقامة مجلس للممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المنظمة في جدة وذلك من أجل القيام بتنسيق فعال وللسهر على تنفيذ ومتابعة القرارات.

الجهاز المنفذ

الأمانة العامة للمنظمة.

ترتيبات مالية بما فيها المساهمات الطوعية

'١' على الدول الأعضاء تسديد التزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد.

'٢' لا بد من فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتأخر في تسديد التزاماتها المالية السنوية لمدة ثلاث سنوات متتالية، مثل تعليق الحق في طرح مشاريع القرارات، والمشاركة في أخذ القرارات، والحق في المنع بتسهيلات البنك الإسلامي للتنمية وخدماته، أو الاستفادة من الامتيازات المتعلقة بالتعيينات.

'٣' سيتم زيادة ميزانية الأمانة العامة وهيئاتها المتفرعة تدريجياً لرفعها إلى مستوى ميزانيات المنظمات الدولية المماثلة وتقوية فعالية المنظمة.

'٤' يمكن النظر كذلك في اقتراحات جديدة للتمويل الطوعي لأنشطة المنظمة؛ كما يمكن إنشاء وقف عبر تبرع الدول الأعضاء الغنية بقطع أرض تستخدم لبناء منشآت يمولها البنك الإسلامي للتنمية.

'٥' على الأمانة العامة أن تتبنى إجراءات مالية صارمة وشفافة.

التذييل

أعضاء لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي للشخصيات البارزة

☒ معالي داتو سيري سيد حامد البار،

وزير خارجية ماليزيا، رئيساً

☒ سعادة الدكتور الشيخ أبو بكر دوكوري

عضو اللجنة (بوركينا فاسو)

☒ سعادة السيد أحمد كمال أبو المجد

عضو اللجنة (مصر)

(مثّله سعادة السيد حسين ك. هريدي، سفير جمهورية مصر العربية لدى إسلام آباد).

☒ سعادة الدكتور عمر جاه

عضو اللجنة (غامبيا)

☒ سعادة السيد خ. أحمد حسييم موزادي

عضو اللجنة (إندونيسيا)

☒ سعادة السيد غلام علي كوشرو

عضو اللجنة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

☒ سعادة السيناتور زيباخان عبد الدين

عضو اللجنة (كازاخستان)

☒ سعادة البروفيسور الدكتور محمد كمال حسن

عضو اللجنة (ماليزيا)

☒ سعادة البروفيسور الدكتور تاج الدين الحسيني

عضو اللجنة (المملكة المغربية)

☒ ممثل نيجيريا في اللجنة (تغيّب)

☒ سعادة السيناتور مشاهد حسين سيد

عضو اللجنة (باكستان)

☒ سعادة السفير أحمد الفرا

عضو اللجنة (فلسطين)

☒ سعادة الشيخ عبد الرحمن بن عبدالله بن زيد آل محمود

عضو اللجنة (قطر)

☒ سعادة السيد جميل الحجيلان

عضو اللجنة (المملكة العربية السعودية)

☒ سعادة السيد مصطفى سيس

عضو اللجنة (السنغال)

☒ سعادة البروفيسور عبدالرحيم علي إبراهيم

عضو اللجنة (السودان)

☒ سعادة السفير الدكتور أحمد دافو توغلو

عضو اللجنة (تركيا)

☒ سعادة الدكتور عبد الكريم علي يحي الأرياني

عضو اللجنة (اليمن)

عضو بحكم المنصب

معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى.